الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم إقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:
مداح شيماء

تحت عنوان:

دراسة استكشافية لعلاقة نوعية التكوين الأكاديمي بصعوبات الاندماج في سوق العمل

دراسة حالة عينة من خريجي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بولعباس مختار	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا
د. مروان عبد القادر	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا و مقررا
د. العقبي لخضر	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

شكـــر وعرفـــان

بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على معلم البشرية محمد الصادق الأمين وعلى أتباعه إلى يوم الدين.

أشكر الله وأحمده حمداً كثيرا مباركا فيه، على هذه النعمة الطيبة، نعمة العلم والبصيرة.

نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل المشرف الدكتور مروان عبد القادر الذي أشرف على هذا العمل حتى نهايته فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول قراءة عملنا.

إهـــــداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت.

ولك الحمد بعد الرضا،

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من ساندني ورافقني

من بعيد أو من قريب في إتمامي لهذا العمل.

إلى والدي الغالي محمد أطال الله في عمره

إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي سارة، سمية، أميرة، أيمن

و إلى كل أفراد عائلتي .

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: توزيع العينة المشتركة حسب مؤسسات الانتماء 24

الجدول رقم 2: وصف العينة حسب الجنس. 27

الجدول رقم 3 : توزيع العينة حسب سنة التخرج.....28

الجدول رقم 4: توزيع العينة المشتركة حسب درجة التخرج 30

الجدول رقم 5: توزيع العينة حسب مستوى التحصيل العلمي. 31

الجدول رقم 6: توزيع العينة حسب ارائهم حول التكوين الذي تلقوه في الكلية 33

الجدول رقم 7: توزيع العينة حسب قطاع العمل. 34

الجدول رقم 8: توزيع العينة حسب الوظيفة التي يشغلونها.....35

الجدول رقم9: توزيع العينة حسب طريقة الحصول على الوظيفة.....39

الجدول رقم 10 : توزيع العينة المشاركة حسب مدة الانتظار قبل الحصول على الوظيفة 37

الجدول رقم 11: توزيع العينة المشاركة حسب افراد الذين استفادوا من تكوينات خارج الجامع قبل توظيفهم 39

الجدول رقم 12: توزيع العينة حسب استجابتهم سؤال : هل الوظيفة التي تشغلها مرتبطة بتخ صص. 40

الجدول رقم 13 : توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة اعترضتك صعوبات اثناء وظيفتك... 43

قائمة الاشكال

الشكل 1: التعليم العالي.....09

الشكل 2: مدخلات و مخرجات العملية التعليمية.....29

الشكل 03: توزيع العينة المشاركة حسب نظام الدراسة.....29

الشكل 03: توزيع العينة حسب التخصصات.....30

الشكل 04: توزيع العينة حسب مستوى رضاهم عن تكوينهم في الكلية.....32

الشكل 05: عدد سنوات الانتظار للفئة اكثر من سنة.....38

الشكل 06: توزيع العينة حسب استجابتهم للسؤال :هل تجد ان هذا التكوين ضاعف حظوظ ك في الحصول على الوظيفة.....39

الشكل 07: توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة : نعم ، الى اي مدى يتوافق التكوين الذي تلقيته في الكلية مع احتياجات وظيفتك ؟.....41

الشكل 08: توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة : اعترضتك صعوبات اثناء اداء وظيفتك حسب المهارات(الاكاديمية التقنية ، الاعلام الالي ،تواصل و اللغوية).....43

فهرس الموضوع

شكر

اهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة.....أ

الفصل النظري

تحليل نظري للعلاقة ما بين التعليم العالي وسوق العمل

المبحث الاول: التعليم العالي مفهوما و نظاما 02

1- المطلب الأول :التعليم العالي ماهيته 02

1-1- التعليم العالي... 02

1-2- المطلب الثاني : اهمية التعليم العالي و اهدافه 03

1-2- 1- اهمية التعليم العالي 03

1-3- .اهداف التعليم العالي 04

1-4- المطلب الثالث : مكونات التعليم العالي ووظائفه 05

1-4-1- مكونات التعليم العالي 06

1-4-2- مدخلات و مخرجات العملية التعليمية 06

1-5- وظائف التعليم العالي 06

1-5-1- التعليم واعداد القوى البشرية.....07

1-5-2- البحث العلمي 07

1-5-3- خدمة المجتمع و المساهمة في التنمية الشاملة.....08

المبحث الثاني طرح نظري لسوق العمل.....10
2- المطلب الاول : مفاهيم عامة حول سوق العمل 10
2-2- سوق العمل 11
2-3-1- الطلب على العمل 16
2-3-2- عرض العمل 11
2-4- المطلب الثاني : مؤشرات سوق العمل 13
3- المطلب الثالث : العلاقة بين التعليم العالي و سوق العمل 12

الفصل التطبيقي

دراسة ميدانية على عينة من خريجي كلية الإقتصاد بجامعة تيارت

1- الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة.....22
1-1- منهج الدراسة 22
1-2- حدود الدراسة الميدانية 22
1-3- اداة جمع البيانات 25
1-4- تفريغ و تحليل البيانات 26
1-5- عرض البيانات الدراسة الميدانية و مناقشة النتائج المتوصل اليها-.....26
2- .الوصف الاحصائي الافراد عينة الدراسة 27
2-1- نظام الدراسة 29
3 تساؤلات الدراسة المتعلقة بالتكوين في كلية 32
3-1- مستوى الرضى 32
3-2- تقييم التكوين 32

4- تساؤلات الدراسة المتعلقة بالاندماج في سوق العمل 33
4-1- قطاع العمل 34
4-2- المسمى الوظيفي 34
4-3- طريقة الحصول على الوظيفة 37
4-4- مدة الانتظار قبل الحصول على الوظيفة 37
5 - اثر التكوين الاضافي 38
5-1- مدى ارتباط التخصص الاكاديمي و الوظيفة الحالية 39
5-2- درجة صعوبات اداء الوظيفة المرتبطة بالتكوين في الكلية 41
6 مناقشة النتائج..... 44
الخاتمة .....
قائمة المراجع .....
لملاحق.....

مقدمـــــة عامـــــــة

توطئة:

يتفق صانعوا السياسات العمومية والباحثون في مختلف ميادين التنمية على حقيقة أنه في اقتصاد المعرفة التنافسي المتميز بكون التغيير حقيقة يومية، يعتبر التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص آداة مركزية لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية وعلى رأسها التقليل من حدة الفقر.

حيث يعتبر التعليم العالي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، و موطن للمعرفة والابتكار والرائد في بناء أي أمة، إذ يساهم التعليم العالي في إعداد الموارد البشرية بالكمية والكيفية التي تجعل من هذه الموارد البشرية عناصر إنتاجية عالية الكفاءة والفعالية، منتجة ومصنعة وقادرة على التأثير في أسواق العمل، وبالتالي التأثير في ديناميكية النمو الاقتصادي وصولا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان استدامتها.

ونظرا لأهمية التعليم العالي، وعلى اختلاف الدوافع والأسباب التي تدعوا إلى الإهتمام البالغ به، يعتبر الاستثمار في التعليم العالي وسيلة لتحفيز الاقتصاد واستثمارا للامة بكاملها. وعلى مر العقود وفي عديد الخطابات الأكاديمية والسياسية، تم التأكيد وبشدة على أهمية هذا النوع من الاستثمار وأثره على مختلف عمليات التنمية، وأصبح توفير التعليم الملائم للجميع ضرورة قصوى وامر حتمي لا مفر منه، وأصبحت المعلومات والمعارف أهم مورد للتطور العلمي والتكنولوجي وخاصة الإقتصادي، حتى أنه يمكننا القول أنه في عصرنا الحالي الموصوف بأنه عصر المعرفة والعولمة، أصبح النظام التعليمي هو أهم مصدر للأمن والإزدهار الحقيقي لمختلف الأمم.

وتسليما بهذه الحقائق واعترافا بها، ازداد الضغط على التعليم العالي لتلبية احتياجات الاقتصاد بشكل مطرد، حيث شهد التعليم العالي في العالم كافة وعلى مدار العقود الماضية نقلة نوعية وكمية، حيث ازدادت أعداد الجامعات وتكاثرت التخصصات وتنوعت المعاهد والكليات وأصبح التعليم العالي لعدد أكبر من الأفراد هدفا مرغوبا فيه من طرف جميع الأمم.

وقد اعتمدت الجزائر، وعلى غرار باقي دول العالم ومنذ ستينيات القرن الماضي، سياسات اجتماعية نتج عنها إنشاء نظام تعليمي هادف لضمان التعليم للجميع وعلى جميع المستويات بما في ذلك التعليم العالي.

وقد مست هذه السياسات الهياكل التعليمية والبحثية والخدمية وأصبحت الزيادة المستمرة في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء التراب الوطني وكذا في عدد الطلاب من أكثر الخصائص التي يمكن إدراكها بشكل مباشر وواضح لتطوير التعليم العالي في الجزائر. حيث وكنتيجة لعمليات البناء والتطوير والإصلاحات التي بدأت بها الجزائر منذ استقلالها سنة 1962، ازداد عدد مؤسسات التعليم العالي من جامعة واحدة وملحقتان عام 1962 إلى 112 مؤسسة حاليا (54 جامعة، 9 مراكز جامعية، 37 مدرسة وطنية عليا، 12 مدرسة عليا للأساتذة)، كما بلغ عدد الطلاب الذين تخرجوا منذ ذلك الوقت إلى ما يزيد عن خمسة 5 ملايين متخرج من مختلف التخصصات وبمختلف الشهادات.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يرسم صورة ايجابية من جهة، إلى أنه يثير أيضا جدلا واسعا ونقاشا مستفيضا من جهة أخرى، وذلك لأن تزايد حاملي الشهادات العليا يثير مشكلة فعلية ويطرح إشكالية حقيقية حول إمكانية وفرص اندماج حاملي الشهادات الجامعية في أسواق العمل. وعلى الرغم من الكلام الكثير الذي قيل حول التعليم العالي، إلا أنه قد قيل القليل عما يحدث ما بعد التعليم، فالتخرج هو نهاية العملية التعليمية ولكنه أيضا بداية عملية جوهرية أخرى، أكثر وليست أقل أهمية عن التعليم، وهي "عملية الاندماج في سوق العمل".

يشكل حاليا خريجوا التعليم العالي الفئة الأكثر حيوية في المجتمع ويمثلون فئة لا بأس بها من السكان، وربما ليس من المبالغة القول أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المحلية وكذا الوطنية تتوقف حتما على قدرة صناع القرار على تزويدهم بفرص عمل لائق تتناسب ومستوى تعليمهم وترتبط بتخصصاتهم حتى يتمكنوا من توظيف معارفهم التي اكتسبوها خلال فترة تعليمهم لتحقيق مصالحهم الشخصية والعائلية وأيضا تحقيق الأهداف التنموية التي ترمي إليها الحكومة الجزائرية والتي من أجلها يتم تخصيص ميزانية تعد الثانية من حيث قيمتها بعد الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع الوطني.

أ- إشكالية الدراسة:

على ضوء كل ما سبق ذكره، وبهدف التحقيق في واقع خريجي الجامعة الجزائرية وتشخيص وضعيتهم في سوق العمل، أخذنا وحدة بحث متمثلة في "خريجي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير" بجامعة ابن خلدون – تيارت، وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي يمكن طرحه بالأسلوب التالي:

ما مدى مساهمة القدرات والمهارات التي يتحصل عليها خريجوا كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون- تيارت خلال فترة دراستهم الجامعية في تسهيل إندماجهم في سوق العمل؟

ب- الأسئلة الفرعية :

ومن خلال الإشكالية المحورية التي يتمحور حولها هذا البحث، سنحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية التي من أهمها :

- ما هي أهم الأسباب الرئيسية التي تصعب اندماج متخرجي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت في سوق العمل؟
- ما تأثير قدرات ومؤهلات مخرجات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت في الحصول على مناصب العمل وتجاوز صعوبة الاندماج في سوق العمل؟
- ماهي الإجراءات التي يجب تطبيقها والإضافات التي يجب إعتمادها لتحسين مكتسبات خريجي هذه الكلية وبما يتلائم ومتطلبات أسواق العمل؟

ج- فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا والتعمق في دراستها تم صياغة ووضع مجموعة من يوجد يوجد صعوبة لدى خريجي الكلية (العلوم الإقتصادية والتجارية) في الحصول على مناصب العمل الفرضيات التي نراها ستسهم في تحديد معالم الموضوع، تمثلت في :

الفرضية الأولى: يواجه خريجوا كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون- تيارت) صعوبات معتبرة في الحصول على مناصب عمل لائقة بهم.

الفرضية الثانية: تعتبر مهارات التواصل الإجتماعي والاتصال الشفهي ذات أهمية معتبرة لتسهيل الاندماج في سوق العمل.

الفرضية الثالثة: تعتبر مهارات إستخدام الإعلام الآلي عنصر رئيسي لا يمكن الإستغناء عنه للإندماج في سوق العمل.

د- أهداف الدراسة :

مما لاشك فيه أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في جانبه النظري أو التطبيقي، ويمكن الإشارة إلى أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تسليط الضوء على ظاهرة الانتقال من الأوساط الأكاديمية إلى الحياة العملية
- تشخيص الوضعية الحقيقية لخريجي الكلية في سوق العمل
- التعرف على فرص العمل المختلفة المتاحة لخريجي كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير في سوق العمل.
- إبرازالعوائق والمشاكل والتحديات التي تصادف خريجي الكلية عند دخولهم سوق العمل
- محاولة استقراء خصائص ومميزات الفئات التي تدخل بشكل أكثر سلاسة في سوق العمل.
- اقتراح حلول وتوصيات كمحاولة لتدارك الأوضاع ومعالجة جزء من المشكلة على ضوء نتائج الدراسة
- اتاحة نتائج الدراسة للاستخدام والاعتماد في عمليات تعديل وتحسين عمليات انتقال خريجي الكلية لسوق العمل

هـ- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في وقت تتجه فيه معظم السياسات نحوإصلاح قطاع التعليم العالي وتحسين قابلية توظيف مخرجاته لذلك فهذا النوع من الدراسات بالغ الأهمية، وتتوقف أهميته على أهمية الظاهرة التي يتم تناولها وعلى قيمتها العلمية والنتائج التي ستحققها والتي يمكن أن تسهم في اكتشاف حقائق يمكن أن تكون منطلقا للدراسات وبحوث لاحقة ، إذ يسهم هذا النوع من الدراسات في توفير رؤية واضحة وتحديد الفجوات ونقاط القوة وكذا جوانب القصور.

و- أسباب إختيار الموضوع:

كان اختيار هذا الموضوع ناتج عن الدوافع التالية :

- الحداثة النسبية للموضوع واعتبارا من أن موضوع الدراسة يعد من أهم مواضيع الساعة.
- الرغبة والميول الشخصي للخوض في مواضيع متعلقة بالتعليم العالي وسوق العمل

- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص " اقتصاديات العمل "

ز- حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية البحث تم تعريف حدود الدراسة الآتي :

- **الحدود المكانية**

مدينة تيارت كسوق عمل وكلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير لجامعة ابن خلدون تيارت

- **الحدود الزمانية**

الفصل الثاني من الموسم الدراسي 2023/2022

- **الحدود البشرية**

اقتصرت الدراسة على خريجي الكلية الذين تمكنوا من الحصول على وظائف بعد تخرجهم

- **الحدود الموضوعية**

تناولت الدراسة موضوع " انتقال خريجي التعليم العالي لسوق العمل "

ص- الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

ف- عينة ومجتمع البحث:

تكونت عينة الدراسة من خريجي كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير *SEGC* بجامعة ابن خلدون تيارت ممن تمكنوا من الدخول لسوق العمل والحصول على وظائف، حيث تم توزيع 150 استبانة على عينة عشوائية، تم استرجاع 120 وقبول 106 فقط.

ق- صعوبات الدراسة:

اعترضت هذه الدراسة مجموعة من العراقيل و الصعوبات، والتي نذكر من بينها:

- قلة الدراسات الموجودة من حيث نفس الطرح،
- ضعف رصيد مكتبة الجامعة من حيث المراجع المتاحة في هذا مجال الدراسة،

● القيود الزمنية التي شكلت أكبر عائق في جانب الدراسة الميداني، إذ كان من الصعب جدا العثور على المشاركين المناسبين للدراسة في فترة زمنية محددة مما كان سببا في صغر حجم وتحديد نطاق العينة.

●رفض تعاون بعض المؤسسات والأفراد تعبئة الاستمارة الخاصة بالدراسة الميدانية

س- هيكل الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية العامة التي يطرحها هذا البحث، والتساؤلات المختلفة المترتبة عنها ومع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وتطبيقا للمنهج الذي اعتمد عليه، كان لزاما علينا دراسة هذا البحث من خلال الخطة التالية:

كمعالجة لموضوعنا قمنا بتقسيم الجانب النظري إلى ثلاثة مباحث مقسمة إلى عدة مطالب وكانت كا التالي:

المبحث الأول بعنوان التعليم العالي مفهوما ونظاما، ويتناول هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالتعليم العالي وينقسم الى ثلاثة مطالب تندرج هي الاخرى حسب الترتيب التالي:

- **التعليم العالي:** لمحة تاريخية لمفهوم التعليم العالي وتطوراته .
- **أهمية التعليم العالي:** والذي لم نقتصر فيه بذكر أهميته بل تطرقنا الى أهدافه على المدى القريب والبعيد.
- **مكونات التعليم العالي ووظائفه** : قمنا بالتوسع في أهم المكونات الركيزة التي يقوم عليها التعليم العالي

المبحث الثاني بعنوان طرح نظري لسوق العمل يحتوي مطلبين نذكرها على التوالي :

- مفاهيم عامة حول سوق العمل
- مؤشرات سوق العمل

أما المطلب الثالث : بعنوان العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل .

في الجانب التطبيقي حاولنا تقديم دراسة ميدانية، استكشافية، واقعية، تشمل عدة مؤسسات خدماتية :(البنوك، مصلحة الضرائب، شركات التأمين، البلدية، قطاع التربية والتعليم ، البريد الجزائري ...

وذلك في إطار استكشاف الأسباب الرئيسة التي تصعب الاندماج في سوق العمل لمخرجات كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير لولاية تيارت. وقد قسمنا المطلب

المعنون بدراسة استكشافية، وصفية لمحددات صعوبة الاندماج في سوق العمل إلى ثلاثة مباحث: إجراءات منهجية لدراسة ميدانية ثم تطرقنا لعرض بيانات الدراسة الميدانية وتحليل النتائج المتحصل عليها، أما في المبحث الثالث فقد خصص لمناقشة الفرضيات والنتائج.

وفي الأخير، ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن حصيلة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى تحليل النتائج في ضوء الفرضيات المطروحة، والتي على أثرها تم سرد مجموعة من الاقتراحات والتدابير التي من شأنها المساهمة في التقليل من حدة المشكل ومعالجة بعض النقائص المتعلقة به وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح آفاق الدراسة .

الفصـــــل النظـــــري

تحليل نظري للعلاقة ما بين التعليم العالي وسوق العمل

المبحث الأول: التعليم العالي مفهوما ونظاما:

المطلب الأول: ماهية التعليم العالي*Higher education*

يرتبط تطور ونمو أي نظام اقتصادي أو اجتماعي ارتباطا وثيقا بالتعليم. حتى أنه يمكننا القول أن قوة الأمم تقاس بمدى اهتمامها بنظامها التعليمي. إذ يعتبر التعليم وعلى نطاق واسع كأداة رائدة لتعزيز النمو الذي يعتبر من ضروريات تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. وقد ارتبطت قضايا التعليم تاريخيا بأسماء كبار علماء ورواد الاقتصاد أمثال **آدم سميث Adam Smith** (1776)، **كارل ماركس Karl Marx** (1867)، **روبرت سولو Robert Solow** (1957)، **ثيودور شولتز Theodor Schultz** (1960)، **جاري بيكر Gary Becker** (1962)، **دينسون** (1962) وغيرهم من العلماء. كما استخدم مصطلح التعليم في بحوث هؤلاء في مجموعة متنوعة من السياقات وبدرجات مختلفة من المعاني، لكن الرؤية كانت ذاتها، وقد ناقش هؤلاء العلماء أهمية التعليم في العديد من المجالات والميادين وجعلوه عنصرا من عناصر رأس المال الثابت وعمودا من أعمدة البنيان المجتمعي، وأجمعوا على فكرة أن الإنتاجية الناشئة عن التعليم هي الوسيلة المضمونة لرفع مستوى المعيشة.

وليس من السهل تحديد تعريف محدد وثابت لمفهوم التعليم ولكنه يعرف بشكل اتفاقي بأنه عبارة عن "جهد متعمد ومنهجي ومستدام لنقل أو إثارة أو اكتساب المعرفة أو القيم أو المواقف أو المهارات أو الحساسيات بالإضافة إلى أي تعلم ينتج عن هذا الجهد "(Cremin, 1976, P 27).

التعليم إذا أداة تمكين للأفراد لغرض اكتساب المعارف و المعلومات و تحويل الحقائق إلى ممارسة وسلوك .

بالنظر إلى أهمية التعليم فإن أي تعليم أعلى سيكون أكثر وليس أقل أهمية، يشير مصطلح التعليم العالي إلى التعليم في مؤسسات التعليم العالي. قد تكون هذه المؤسسات كليات، جامعات، معاهد تكوين وحتى مدارس تخصص عليا؛ وهو يمثل أعلى مرحلة في التعليم الرسمي .

التعليم العالي أو كما يصطلح أيضا التعليم ما بعد الثانوي، تعليم أعلى في البعد الأكاديمي مقارنة بالتعليم الثانوي يستلزم حدا أدنى من مستوى القبول وإنهاء المرحلة الثانوية

بنجاح، تعرفه منظمة في اتفاقيتها العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي على أنه "جميع أنواع البرامج الدراسية أو مجموعات الدورات الدراسية على مستوى مابعد المرحلة الثانوية التي تعترف بها السلطات المختصة "(Unesco, 2019, P 10)

ويعرفه البنك الدولي على "جميع أنواع التعليم ما بعد الثانوي الرسمي، بما في ذلك الجامعات العامة والخاصة والكليات ومعاهد التدريب الفني والمدارس المهنية ".

وحسب القانون رقم 99- 05 المؤرخ ب 1999/04/04 الصادر عن الجريدة الرسمية الجزائرية "يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعلم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي".

ويقصد به أيضا: "البيئة الأكاديمية، حيث ينخرط مجتمع من العلماء في الدراسة (التدريس والتعلم) والبحث وخدمة المجتمع. كما أنه مركز للتدريب المهني لخدمة احتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية " (Alemu, 2018, P 210).

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي وأهدافه

1-2-1 أهمية التعليم العالي:

احتل التعليم العالي حيزا خاصا في المجتمع منذ زمن طويل، ووصف بأنه المبدع للمعرفة، والمنتج للقادة، والآلة للاقتصاد، وعليه فإن دوره في تحقيق رفاه المجتمع يعد حاسما . ويعد التعليم العالي الضمير الفكري للمجتمع ، فوق حشد السوق ، إن لم يكن أهم من ذلك" (Newman & courtier, 2002)

يعد التعليم العالي رصيدًا ثقافيًا وعلميًا غنيًا يمكّن من التنمية الشخصية ويعزز التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي. يعزز تبادل المعرفة والبحث والابتكار ويزود الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة أسواق العمل المتغيرة باستمرار. بالنسبة للطلاب الذين يعانون من ظروف هشة، فهو جواز سفر للأمن الاقتصادي ومستقبل مستقر (Unesco, 2023)

"لآلاف الأفراد التعليم العالي ضروري للنجاح في عالم العمل" (Ali & Jalal, 2018, P 79)

"يرتبط تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي وسوق العمل ارتباطا مباشرا بتكوين المتخصصين الشباب في مؤسسات التعليم العالي" (Tarasyev & Sushchenko & Agarkov, 2020, P 49)

تشير منظمة الأمم المتحدة إلى أن "التعليم العالي يساعد الأفراد على توسيع معارفهم ومهاراتهم، كما يساعدهم على التعبير عن أفكارهم بوضوح سواء شفاهياً أم كتابياً، وفهم المفاهيم المجردة والنظريات، وزيادة فهمهم عن العالم ومجتمعهم "

واستنادا على هذا يمكننا الإشارة إلى أن أهمية التعليم العالي تكمن في مجموعة النقاط التالية :

- التعليم العالي وسيلة لرفع جودة الحياة والحد من الفقر وتعزيز ودعم النمو الاقتصادي والتنمية .
- التعليم العالي أداة لنشر وتحصيل وتطوير العلوم وتوليد المعارف والابتكارات الجديدة.
- يساهم التعليم العالي في إنتاج وتأهيل اليد العاملة وصقل مهاراتها لتلبية احتياجات سوق العمل والذي يقدر بشكل متزايد هذه المهارات .
- التعليم العالي وسيلة للتطور المجتمعي.

1-2-2 أهداف التعليم العالي:

"الهدف من التعليم العالي هو تنمية التفكير على مستوى أعلى" (Hashim ، 2022).

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعليم العالي في الجامعات والكليات والمعاهد وكليات الدراسات العليا في إعداد الناس لأشكال أكثر تعقيدًا من العمل والتوظيف من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل (Branine ، 2008) ص502 .المطلب الأول: التعليم العالي ماهيته الهدف الرئيسي للتعليم العالي هو تحويل الطلاب من خلال تعزيز مهارات التعلم والسلوك و تمكينهم مدى الحياة كأشخاص ناقدين منطقيين و متأملين (Harvey ، 2000) .ص 33

ومنه يمكننا القول أن أسمى هدف لمؤسسات التعليم العالي هو المساهمة في تزويد المجتمعات باليد العاملة المؤهلة إضافة لأهداف أخرى لا تقل أهمية ، نذكر منها مايلي :

- تأهيل وإعداد كفاءات بشرية قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية .
- الاهتمام بالبحث العلمي وكشف أسرار الطبيعة و تنمية المعرفة البشرية بكل أشكالها .
- الاهتمام بالنشر، حيث لاتقتصر مهمة الجامعة على إعداد الباحثين و إجراء البحوث، وإنما تمتد لتشمل تقديم نتائج عن طريق وسائل النشر.
- حماية التراث الإنساني و الحفاظ على إنتاج الفكر البشري.

- القيادة الفكرية وخدمة أهداف التنمية الاجتماعية.
- تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية.
- النظر في مشكلات المجتمع المحيط ومحاولة فهمها وتحليلها، ثم البحث عن حلول مناسبة لها.
- تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين المواطنين (الزاحي، 2014، ص 20).

المطلب الثالث: مكونات التعليم العالي و وظائفه :

1-3-1 مكونات التعليم العالي:

تتكون منظومة التعليم العالي كغيرها من الأنظمة الأخرى من مجموعة من العناصر موزعة على جانبي ، مدخلات و مخرجات تربط بينهما العملية التعلمية على النحو التالي :

1-3-2 مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:

أ- **المدخلات:** و تتمثل المدخلات فيما يلي:

- **الطلبة:** يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعلمية ، من خلال الإستثمار في تكون الخريج كما هو الحال في تكوين رأس المال المادي.
- **هيئة التدريس:** يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية؛ حيث تتوقف العملية التعلمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، بالشكل الذي يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية أخرى .
- **الوسائل المادية:** تشمل المباني بكل مرافقها، ولابد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعلمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل، والمطبوعات، وأجهزة العرض ...إلخ؛ تلك التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى .

ب- العملية التعلمي : ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج والتقويمات والإختبارات التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع .

المخرجات: وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعلمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية وكفاءتهم من الناحية النوعية) (البهنساوي ، 2018، ص 44 – 45)

1-3-3 وظائف التعليم العالي:

تتفق الأدبيات الباحثة في ميادين التعليم العالي على أن مؤسسات التعليم العالي تسعى لتحقيق ثلاث وظائف رئيسية متكاملة، مترابطة ومتداخلة فيما بينها. تتمثل هذه الثلاثية في التعليم (إعداد القوى البشرية)، البحث العلمي، خدمة المجتمع .

أ- التعليم وإعداد القوى البشرية :

تؤدي مؤسسات التعليم العالي وظيفة التعليم وتأهيل القوى البشرية من خلال تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين، بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة المهنية، وكذا من خلال تكوين الموارد البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزا على تقنياته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لكل الموارد البشرية بما يهيئها للمشاركة الفاعلة والمتميزة في تفعيل واستثمار ثروات المجتمع وتحقيق نموه و تطوره و دعم قدراته.

وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي، إذ أن إسهامه في إعداد و تهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى، وتحسين ظروف معيشة الأفراد ضمن مجتمعهم.

ب- البحث العلمي :

تقوم الجامعات من خلال ما تتوفر عليه من كفاءات و إمكانيات على تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها ونشرها من خلال البحوث العلمية على مستويات مختلفة ومتنوعة. كما توفر جوا من الاستقلالية في التفكير والموضوعية وإطلاق العنان للطاقة الإبداعية للفرد، بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتركيب.

وتعد الجامعات محيطا منظما وفاعلا في مجال البحث العلمي، وتنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع، ومباشرة البحث العلمي المنظم والتطوير التقني لتنمية المجتمع وحل مشكلاته، من خلال توفير البيئة العلمية المناسبة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لمساعدتهم على الإبداع والإنتاج العلمي، وكذا التوظيف المخطط والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما ينسجم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، و يسهم في زيادة قدراته التنافسية.

ج- خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الشاملة :

لا يتوقف دور التعليم العالي بمختلف مؤسساته على أداء مهام التعليم و تطوير البحث العلمي وإنما يعمل كذلك هذا القطاع وبشكل رئيس على خدمة قضايا المجتمع وربط الوظيفتين السابقتين بمختلف خصائص واهتمامات وثقافة المجتمع وتوجهاته المستقبلية. فهي تعمل على تقديم خدمات واستشارات وحلول علمية وتقنية لمعالجة العقبات التي تواجه المجتمع، من خلال المشاركة الإيجابية في دراسة وتشخيص وحل المشكلات، واستثمار العلم والتقنية من أجل توفير المعارف والثقافة والعمل على نشرها . والمشاركة في التوعية بالعديد من الظواهر والإسهام في تحسين وتصحيح الرأي العام (الزاحي، 2014، ص 63-64).

واعتمادا على هذه المعطيات وبناءا على حصيلة المبحث الأول، تم رسم المخطط التوضيحي التالي:

الشكل (01) : رسم تخطيطي يمثل وظائف، أهداف، أهمية ومكونات منظومة التعليم العالي

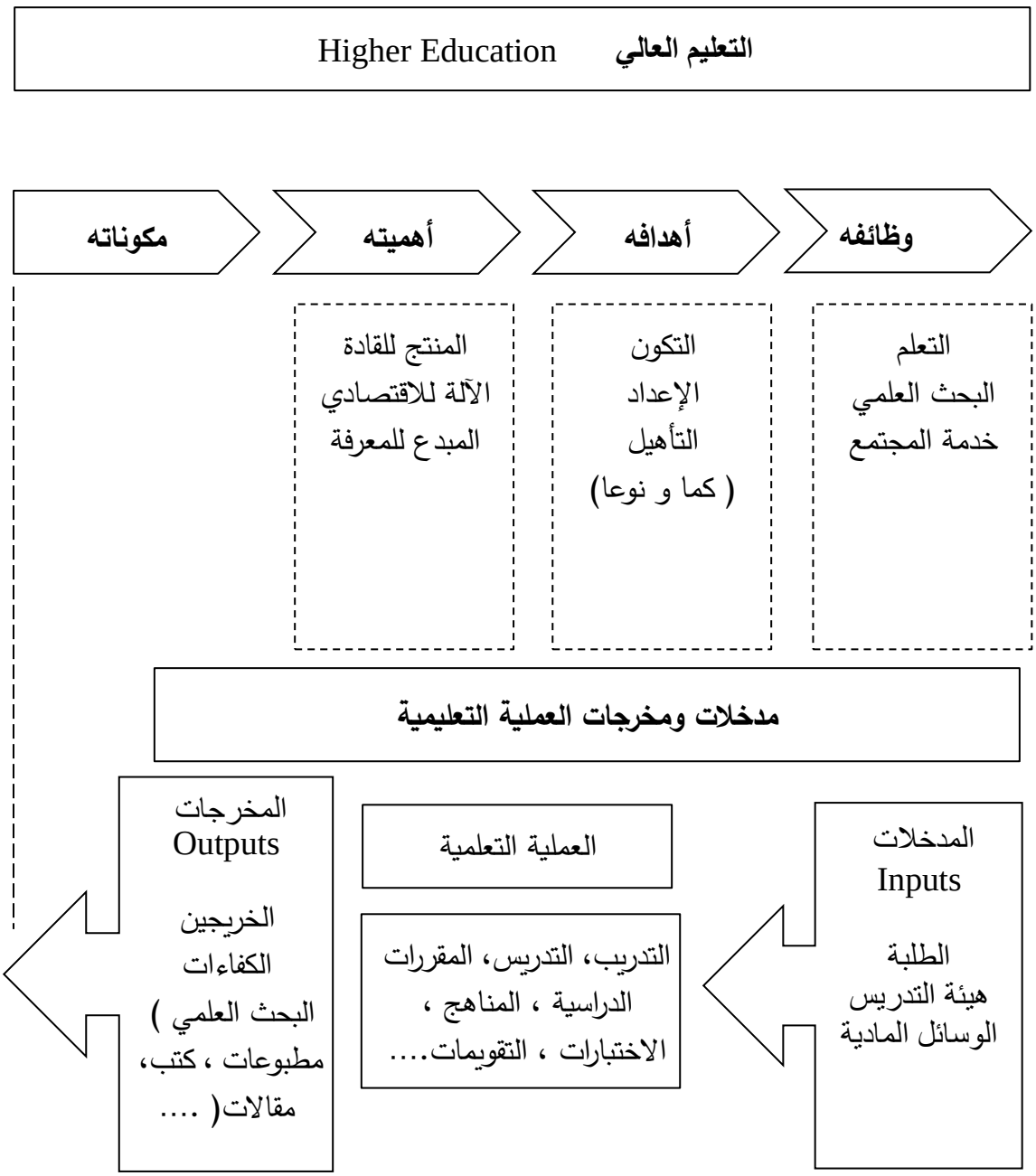

المصدر : إعداد الطالبة

المبحث الثاني: تحليل مفاهيمي ونظري لسوق العمل

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سوق العمل

يعد سوق العمل أحد الأركان الهامة في الإقتصاد الكلي وأحد أهم العناصر المؤثرة في اقتصاد أي دولة خاصة وأنه يرتبط بشكل مباشر ومعقد مع مختلف الأنواع الأخرى للأسواق (رأس المال، السلع والخدمات وغيرها)، وحتى نتمكن من فهم وتفسير آليات أسواق العمل، يتوجب علينا أولا الإلمام بالمفاهيم والمصطلحات المرتبطة به، ومن ضمن هذه المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذ النوع من الأسواق نذكر ما يلي:

2-1-1 مفهوم العمل *Labour*

يعتبر العمل من المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بسوق العمل، ولعله أهمها، حيث يعتبر الإهتمام بعنصر العمل كأهم مصادر ثروة للأمم ونموها، حيث أنه يسمح في المقام الأول بالتشغيل المستمر والتوسع في الاقتصاديات القائمة على العنصر البشري، كما يسمح بإجراء الاستثمارات، فضلا عن كونه يولد الأجور والإيرادات ويسمح للمستهلكين بشراء السلع والخدمات. ويعرف العمل على أنه " نشاط إنساني شاق وملزم ومصدر إنتاجية المجتمع وهو كذلك يعني الجهد الفعلي أو العضلي الإرادي الذي يستخدم في إنتاج السلع والخدمات" (عساف، 2021، ص39)

ويقصد به أيضا "ذلك النشاط الذي يستهدف إنتاج وتقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجات و رغبات الأفراد الآخرين ، يهدف العمل إلى تلبية احتياجات المجتمع بصرف النظر عن الأسلوب الذي يتم به النشاط سواء في نظم الإنتاج التقليدية أو المؤتمتة، فضلا عن نوعية النشاط وأهدافه، العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا " (حاج عمر، 2020).

ويعرف أيضا بأنه " كل جهد عضلي وذهني يبذله الإنسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الإقتصادية في عمليتها الإنتاجية، وبالتالي، فهو يعرض من طرف مالكه وهو الفرد و يطلب من طرف فاقده وهي المؤسسة الإقتصادية " (كحل الراس، 2014، ص30)

و تأسيسا على مضامين هذه التعاريف، يمكننا القول أن العمل هو كل ممارسة لنشاط (جهد فيزيائي عضلي، ذهني عقلي) من قبل الإنسان يشترط فيه الوعي والقصد ويكون

بمقابل ويحقق منفعة، حيث أنه لا يعد بالمفهوم الاقتصادي عملا كل جهد مبذول لا يهدف لتحقيق منفعة كخلق الأموال مثلا.

2-1-2 مفهوم سوق العمل *Labour Market*

يمثل السوق *Market* مجال التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات، حيث "عرف الاقتصاديون السوق بأنه المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون مباشرة أو بواسطة عملاء أو وسطاء، ويعرف أيضا من وجهة نظر أخرى على أنه المكان الذي تتم فيه و من خلاله نقل الملكية"، وبهذا المعنى نستنتج النقاط التالية:

إن التواجد المادي للسلع غير ضروري ولا يعد شرطا أساسيا لوجود السوق ولإشتغال آلياته" (عساف، 2021، ص 64). وعلى اعتبار العمل سلعة، وإذا " كان العمل يعبر عن المجهود الإنساني الفكري والجسدي الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، فإن سوق العمل هو السوق المسؤول عن توزيع هذا العمل على الوظائف والمهن" (جرفي، 2020) .

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق عامة، ويخضع تحديد مفهومه إلى خلاف ما بين المختصين ويرجح السبب غالبا لتعدد وتنوع المرجعيات النظرية والفكرية التي يرتكز عليها توجه كل واحد منهم. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن سوق العمل يحظى بعديد من التعاريف المتنوعة، والتي نذكر منها:

أنه: "المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل . والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وأن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري" (القريشي، 2007).

ويقصد به أيضا: "المنطقة الجغرافية (مدينة، إقليم ، دولة ...) التي تتوفر فيها الموارد البشرية (قوة عمل) قادرة وجاهزة للعمل وراغبة فيه في كافة الأوقات، ويكون بإمكان المنظمة توفير حاجتها فيها" (وصفي عقيل، 2005).

كما يمكن تعريف هذا السوق إقتصاديا على أنه: "الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف، و يتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بخصائص أهمها :

أ- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، وكذلك هناك بعض العمال ليس لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور عالية؛

ب- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة ... ؛

ج- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (كمية ووقت الفراغ ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة) ؛

د- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس أثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين التاليين :

عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف و بالتالي تظهر بالبطالة؛ حيث تتغير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي أعلى، و يمكن التقليل من البطالة بإعادة تدريب و تأهيل العمال؛

هـ- سوق العمل كأي سوق آخر: حيث يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي؛ (حمريط، 2021، ص30)

2-1-3 مؤشرات سوق العمل *Key Indicators of the Labour Market*

تحتاج أي منظمة أو مؤسسة أو حكومة تدافع عن الإستراتيجيات المتصلة بالعمل إلى بيانات ذات صلة حتى يتسنى لها رصد و تقييم الحقائق الراهنة لعالم العمل خاصة وأن سوق العمل يعرف العديد من التحولات ويتأثر بالعديد من العوامل على مر السنوات. فقد يتأثر مثلا بتغير السكان كما ونوعا كما قد يتأثر بالتوجهات الإقتصادية للبلد وكذا سياسات التشغيل ناهيك عن تأثره بمختلف الأحداث العالمية كالأزمات الإقتصادية و انخفاض أسعار المحروقات إضافة إلى الحروب، الأوبئة وغيرها ...، ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على أداء سوق العمل .

يعد توفر المؤشرات والبيانات المتعلقة بسوق العمل من العوامل الأساسية لإعطاء صورة واضحة حول أداء منظومة هذا السوق، بالأخص ما تعلق منها بجوانب القوة و كذا جوانب القصور.

ويمكن تعريف مؤشرات سوق العمل على أنها مجموعة الأدوات الكمية أو النوعية التي تهدف لرصد مختلف التغيرات الإيجابية أو السلبية لظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها بمثابة أدوات ووسائل لتشخيص تطور حالة أسواق العمل.

وإنطلاقا من مدى أهمية توافر البيانات المتعلقة بسوق العمل واعترافا بذلك، أطلق مكتب العمل الدولي في عام 1999 ما أسماه بـ "برنامج المؤشرات الرئيسية لسوق العمل"، والذي يهدف من ورائه رصد وجمع وتحسين نشر مختلف البيانات المرتبطة بالعناصر الأساسية لأسواق العمل على المستوى العالمي.

ووفقا للطبعة التاسعة من إصدار منظمة العمل الدولية فيما يخص مؤشرات سوق العمل، فإن مؤشرات سوق العمل تتمثل فيما يلي :

- مؤشر معدل مشاركة القوى العاملة
- مؤشر نسبة العمال إلى السكان
- مؤشر حالة العمالة
- مؤشر العمالة حسب القطاع
- مؤشر العمالة حسب المهنة (الوظيفة)
- مؤشر العمال بدوام جزئي
- مؤشر ساعات العمل
- مؤشر العمالة في الاقتصاد غير الرسمي
- مؤشر البطالة
- مؤشر بطالة الشباب
- مؤشر البطالة طويلة الأجل
- مؤشر العمالة الناقصة المتعلقة بالوقت
- مؤشر معدل الخمول (الأشخاص خارج القوى العاملة)
- مؤشر التحصيل العلمي (الدراسي) و الأمية
- مؤشر إنتاجية العمل
- مؤشر الفقر وتوزيع الدخل و العمال الفقراء
- مؤشر الأجور و تكاليف التعويضات .(International Labour Office ، 2016)

المطلب الثاني: عرض العمل والعوامل المؤثرة فيه

2-2-1 مفهوم عرض العمل *Labour Supply*

يمثل العرض إقتصاديا الكميات أو مقدار من المنتجات أو الخدمات أو السلع المعينة التي يرغب أي مورد في إتاحتها بسعر معين، لا تختلف آلية العرض أيضا في سوق العمل. يمثل عرض العمل أحد طرفي سوق العمل و هو يعرف على أنه " جميع القوة العاملة والأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلا و المتعطلين عن العمل .

ونعني بعرض العمل عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة زمنية معينة أو حجم القوة العاملة في المجتمع و قد يصرف عرض العمل إلى ساعات العمل .

ويمثل عرض العمل مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل أي عرض العمل يمثل جميع من لديهم قدرة على العمل (أو الرغبة فيه) .

أو هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة " (فرحاتي ، 2018) .ص30

2-2-2 العوامل المؤثرة في عرض العمل:

أ- حجم وتركيب السكان: المورد الرئيس للقوة البشرية وقوة العمل ، ويعتبر التركيب العمري للسكان من أهم العوامل السكانية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية وقدراتهم الحيوية ، كما أنه مرشد أساسي للدلالة على تغير السكان وتطورهم الكمي .

ب- معدل الأجور الحقيقة: الأجر هو المقدار النقدي أو العيني الذي يأخذه العامل لقاء العمل العضلي أو الذهني الذي يقدمه لقاء إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ما . وللأجر أثر كبير باعتباره أحد نفقات الإنتاج و أحد محددات السعر ودخل العمل. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي أي :

$$Ls = f (w/p)$$

والعلاقة بينهما طردية أي أن عرض العمل يزداد بازدياد الأجر الحقيقي و بالعكس .

ج- معدل المشاركة الاقتصادية: يستخدم معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لقياس حجم قوة العمل كنسبة من مجموع السكان ، ويؤثر في هذه النسبة عاملان أولهما الاستعداد للإسهام في قوة العمل، وثانيهما العوامل الديمغرافية وبخاصة التركيب العمري والجنسي للسكان، ولمعدل النشاط الاقتصادي هذا أهمية اقتصادية واضحة فكلما ازداد هذا المعدل

ازداد مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الوصول إليه تحت ظروف معينة للإنتاجية ودرجة الإستخدام لقوة العمل.

د- معدل الهجرة: تلعب عملية الهجرة دورا كبيرا في عرض قوة العمل بشكليها الداخلي والخارجي فتؤدي إلى إعادة توزيع قوة العمل بين المناطق والأقاليم وفقا للطلب عليها في مراكز الإستثمار ومناطق النشاط الإقتصادي، ويمثل هذا الأمر مظهرا إيجابيا إذا كان مخطط له من قبل الحكومات في إعادة توزيع قوة العمل إلى أماكن الطلب عليها ، لكنه قد يمثل مظهرا سلبيا إذا تم بشكل عشوائي وأدى إلى إفراغ المناطق الريفية من قوة العمل اللازمة للقطاع الزراعي، وشكلت ضغطا على المرافق العامة والخدمات في المدن وكلما ارتفع معدل الهجرة في هذه الحالة دل على سوء توزيع عملية التنمية بين المناطق والأقاليم .

المطلب الثالث: الطلب على العمل ومحدداته:

2-3-1 مفهوم الطلب على العمل *Demand Four labour*

يمثل الطلب "إجمالي الكميات من سلعة معينة التي يمكن للأفراد والوحدات الاقتصادية شرائها بأسعار معينة وفي وقت معين" (عساف ،2021) ، ولا يختلف الأمر كثيرا في حالة الطلب على العمل، إذ تمثل خدمات العمل التي يقدمها العامل لصاحب العمل مقابل تقاضيه أجرا ثمنا لاستخدام هذه القوة السلعة في هذا السوق .

يعرف الطلب على العمل على أنه " قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال. والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين و في فترة زمنية معينة ومكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . وعليه فإن صاحب العمل الذي يحدد الكمية المطلوبة عند العمل " (القريشي ، 2007) .

2-3-2 محددات الطلب على العمل:

أ- حجم الإنتاج الكلي: تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة عندما لا تكون المنشآت تعمل بطاقتها الكاملة و يكون هناك حاجة لإنتاج بضاعة جديدة أو

تحول في الإنتاج من بضاعة إلى أخرى، كما تؤثر الإنتاجية في الطلب على العمل فكلما زادت الإنتاجية قل الطلب على العمل .

كما أن الطلب على العمل يكون كبيرا في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة كالزراعة والخدمات، في حين يكون قليلا و يقل باستمرار مع تطور الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

ب- مستوى المكننة (إستخدام الآلات): كذلك يؤدي استخدام الآلات في النشاط الاقتصادي إلى الحد من الطلب على العمل فكلما كان إدخال الآلة أكبر قل الطلب على العمل. ويعود السبب في إحلال الآلة محل العامل إما لرخصها نسبة إلى أجر العامل و إما لأسباب فنية.

ج- معدل الأجور الحقيقية: لاحظ العالم الاقتصادي **جون مينارد كينز** أن طلب أرباب العمل للعمال لا يتوقف على انخفاض أجورهم أو ارتفاعها، وإنما على انخفاض الطلب على السلع التي ينتجها هؤلاء العمال أو ارتفاعه، وأن أرباب العمل يطلبون مزيدا من الأيدي العاملة إذا توقعوا طلبا أكبر وتصريفا أسرع للبضائع التي ينتجها هؤلاء العمال، ولذلك فإن الطلب على العمال الذين ينتجون سلعا تلقى رواجا في السوق سوف يزداد و إن لم تنخفض أجورهم و العكس صحيح. وطالب العمل يوازن في العادة بين المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها من العمل مقيسة بالأجر والجهد الذي سوف يبذله في أثناء العمل، ويتحدد على أساس ذلك إقدامه على العمل أو عزوفه عنه. أما إذا كان تغير الأجور خاصا في بعض القطاعات أو بعض الصناعات فقط فإن المعروض من قوة العمل سوف يزداد أمام القطاعات أو الصناعات التي يزداد فيها الأجر و يقل أمام القطاعات أو الصناعات التي يقل فيها الأجر، وتتوقف مرونة انتقال العمال من قطاع اقتصادي ما وإليه على طبيعة العمل في هذا القطاع وعلى مستوى تأهيل العمال وعلى القوانين والتشريعات العمالية السائدة. لذلك تمكن الاستفادة من تحريك الأجور في بعض القطاعات المهمة الاقتصاد الوطني من أجل تحريك القوة العاملة باتجاه تلك القطاعات

د- أسعار عوامل الإنتاج: تعمل المنشآت على مزج عناصر الإنتاج المختلفة (بشكل خاص رأس المال والعمل) لإنتاج السلع والخدمات التي تباع في السوق. ويعتمد الإنتاج الكلي والطريقة التي يتم بها مزج رأس المال والعمل على: الطلب على المنتج، رأس المال الذي

يمكن الحصول عليه عند أسعار معينة، اختيار التقانة المتوفرة للإنتاج، الأجور النسبية لأجور العمال.

وعند دراسة الطلب على العمل نهتم بدراسة كيفية تأثير عدد العمال الذين يتم توظيفهم بالتغيرات في العناصر أعلاه. وعند ثبات العناصر الثلاثة الأولى يتغير الطلب على العمل بالتغيرات في الأجر. فالزيادة في الأجر تعني زيادة في التكاليف وعادة ما تؤدي إلى زيادة في أسعار المنتج وبالتالي قلة الإنتاج وتقليص الاستخدام (تأثير الحجم).

ويستند النموذج المبسط لتحليل الطلب على العمال على أربعة فروض :

يسعى صاحب العمل إلى تعظيم الربح (الفرق بين إيراد المبيعات و تكاليف الإنتاج)

تستخدم المنشآت عاملي إنتاج متجانسين (العمل ورأس المال) و يمكن الإحلال بينهما. من خلال دالة إنتاج ذات عاملين

$$Q= f (L , k)$$

وتعتمد العلاقة المحددة بين الإنتاج و عوامله على التقنية المستعملة ، بافتراض: أن أجر الساعة هو التكلفة الوحيدة لعنصر العمل. أي تتجاهل وجود تكاليف استئجار العمال وتدريبهم و المزايا غير النقدية التي لا تتغير بتغير ساعات العمل. أن سوق العمل وسوق السلعة المنتجة هي أسواق تنافسية .

المطلب الثالث: العلاقة ما بين التعليم العالي و سوق العمل:

مما لا شك فيه أن التعليم العالي وسوق العمل لهما عالقة كبيرة ببعضهما البعض يقوم سوق العمل بتجنيد الخريجين ومنحهم فرص عمل، ويسعى الأفراد إلى تعزيز حياتهم المهنية في المستقبل من خالل التعليم العالي .

يلعب التعليم العالي دورا مهما في إعداد الأفراد للتوظيف و النجاح الوظيفي ، يزودهم بالمعرفة والمهارات والمؤهلات اللازمة للدخول في سوق العمل والازدهار في المجالات التي اختاروا التكوين فيها ويمكن وصف التحصيل العلمي الناتج عن التجربة التعليمية على أنه أصل تم انشاؤه بشكل أساسي من خالل التفاعل بين قوى عرض وطلب معينة في سوق العمل .

تتمثل العلاقة ما بين التعليم العالي وسوق العمل في جانبين رئيسيين مترابطين ومتكاملين يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به، يتمثل الجانب الأول في إعداد القوى العاملة

ممثلا بهذا جانب التعليم العالي، حيث يعتبر هذا الأخير أحد وظائف مؤسسات التعليم العالي.

يشكل الخريجون أهم مصادر القوى العاملة، يقصد بالقوى العاملة التعداد الإجمالي لكافة الأفراد في مجتمع معين ممن هم قادرين على العمل والإنتاج أي أنها تمثل الفئة النشطة من السكان تشمل القوى العاملة على أشخاص من شرائح عمرية مختلفة، تضم أشخاصا و تستثني آخرين ، تضم القوى العاملة ألي بلد خريجي التعليم العالي ممن يحملون شهادات جامعية أو تقنية أو مهنية بل إنهم الشريحة الأهم خاصة و أنهم يمثلون العمالة الشابة و الماهرة في نفس الوقت .

تلعب القوى العاملة المتمثلة في خريجي الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دورا حيويا في تحقيق التنمية بمعناها الواسع والنمو الإقتصادي بمعناها الضيق، حيث تمثل هذه الفئة قاعدة المعرفة و المهارات التي يحتاجها سوق العمل الابتكار والتطور، يعزز التعليم العالي من خلال تقديم البرامج الأكاديمية المتخصصة وفرص التدريب العلمي قدرة هذه الفئة على تحليل الوضعيات المعقدة و اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحديث المعارف والمحافظة على التنافسية في سوق العمل، باختصار يتولى التعليم العالي مهمة الإعداد والتأهيل أي جانب العرض من سوق العمل .

يتمثل الجانب الرئيسي الثاني في ما يعرف بإشارات سوق العمل، يوفر سوق العمل عن طريق المؤسسات وأرباب العمل ممثلي جانب الطلب إشارات ومؤشرات تعكس المهارات والكفاءات التي تحتاجها مهن ووظائف معينة. توفر هذه الإشارات معلومات حول الطلب على العمالة ،ومن المفترض أن تلعب هذه الإشارات دورا هاما في توجيه أصحاب القرار في التعليم العالي على – سبيل المثال – في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن البرامج الأكاديمية التعليمية التي يوفرونها .

إذا يمكننا القول أن العالقة التي تجمع بينهما هي علاقة تعاونية تكافلية متبادلة وحيوية، يعزز فيها التعليم العالي فرص العمل للخريجين ويسهم في تطوير مساراتهم المهنية من جهة، في حين يساعد سوق العمل في تحديد الإحتياجات والمتطلبات وتوفير الإشارات للمؤسسات التعليمية.

الفصـــل التطبيقـــي

دراسة ميدانية على عينة من خريجي كلية الاقتصاد بجامعة تيارت

مقدمة الفصل التطبيقي:

لم تقتصر دراستنا هذه فقط على المسائل النظرية المتعلقة بالتعليم العالي وسوق العمل والعلاقة بينهما، وإنما تم أيضا تناول المسائل العملية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب النظري، حيث تعد الدراسة الميدانية مسبارا هاما للوصول إلى الحقائق الواقعية المتعلقة بمجتمع البحث عن طريق نزول الباحث إلى الميدان ليصبح بمقدوره جمع البيانات، تحليلها وتعميم النتائج للتوصل إلى اقتراحات وحلول للمشكلة المطروحة، ويهدف هذا الفصل من الدراسة لتبيان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية المتعلقة بهذا البحث، وتمثلت هذه الإجراءات في تحديد المنهج المتبع، حدود الدراسة، آداة جمع البيانات .... ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها لغرض الخروج بإجابات مقنعة للإشكالية والتساؤلات الفرعية وأيضا لاختبار مدى مقبولية أو رفض فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية وحدود الدراسة وطريقة جمع البيانات:

المطلب الأول: منهج وحدود الدراسة:

1-1-1 منهج الدراسة:

من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث، كان لزاما علينا اتباع المنهج الذي يتماشى وأهداف مثل هذه الأنواع من الدراسات، ويسمح بوصف الظاهرة المعالجة و يكشف حيثياتها كما يسمح باستنباط واستخلاص نتائج ذات دلالة ومغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة وانطلاقا من كون المنهج الوصفي التحليلي يلبي هذه الاحتياجات ويمتاز بهذه الخصائص فقد تم اعتماده، كما تمت الاستعانة ببعض الأساليب الاحصائية في عملية عرض وتحليل البيانات (التكرارات و النسب المئوية....).

1-1-2 حدود الدراسة الميدانية:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

أ- الحدود المكانية:

اقتصرت الحدود المكانية لهذه الدراسة على ولاية تيارت كسوق عمل وكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت كمؤسسة علمية، وقد شارك في هذه الدراسة أفراد من أكثر من 30 مؤسسة (مديريات، بنوك، شركات تأمين ...)، حيث تم توزيع 150 استبانة، منها 106 صالحة للدراسة، حيث يمثل الجدول رقم (01) توزيع العينة المشاركة حسب مؤسسات الانتماء.

ب- الزمانية:

انطلقت الدراسة الميدانية بعد الانتهاء من تحديد أبعاد الموضوع وضبط الإشكالية والفرضيات وإثراء الجانب النظري، وبعد انشاء وضبط الإخراج النهائي للاستبيان وعليه تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال شهر ماي من السنة الجامعية الحالية 2022 / 2023.

ج- حدود الدراسة البشرية:

لقد تم إجراء هذه الدراسة الميدانية على عينة عشوائية متكونة من 106 من خريجي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون-تيارت والذين تمكنوا من

الحصول على وظائف بعد تخرجهم ويرجع صغر هذه العينة في صعوبة إقناع الأشخاص على تعبئة الاستبيانات وذلك لعدة أسباب، حيث يتوزع أفراد العينة حسب الجدول رقم (01).

الجدول (1) : توزيع العينة المشاركة حسب مؤسسات الانتماء			
	إسم المؤسسة	الرمز	عدد المشاركين
01	مديرية الخدمات الجامعية (02)	M1	03
02	مديرية المجاهدين و ذوي الحقوق	M2	02
03	بريد الجزائر	M3	09
04	مديرية النقل	M4	01
05	الصندوق الوطني للتقاعد	M5	04
06	المركز العقاري بين البلديات تيارت	M6	03
07	الضمان الإجتماعي لغير الأجراء	M7	04
08	مديرية الطاقة و المناجم	M8	01
09	الشركة الجزائرية للتأمينات	M9	04
10	الشركة الوطنية للتأمين Saa	M10	03
11	وكالة سفر و سياحة	M11	02
12	جمعية (ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي)	M12	01
13	المحكمة	M13	03
14	مديرية التشغيل	M14	01
15	جامعة ابن خلدون (كلية العلوم الاقتصادية، ....)	M15	08
16	الصندوق الولائي للاستثمار	M16	01
17	شركة التأمين CASH	M17	01

18	البلدية	M18	03
19	قطاع التربية و التعليم (أساتذة و مقتصدين)	M19	04
20	صندوق التوفير و الاحتياط CNEP	M20	03
21	بنك الجزائر الخارجي BEA	M21	07
22	بنك société générale	M22	02
23	بنك BNP Paribas	M23	03
24	مديرية الضرائب	M24	05
25	بنك البدر	M25	04
26	مصلحة البيومترية	M26	01
27	شركة الاتصالات جازي	M27	01
28	البنك الوطني الجزائري BNA	M28	05
29	بنك خليج الجزائر	M29	03
30	كلية الأداب و اللغات و كلية الحقوق	M30	13
	الإجمالي		106

المصدر : من إعداد الطالبة

د- حدود الدراسة الموضوعية:

تناول البحث موضوع " صعوبات اندماج خريجي التعليم العالي في سوق العمل"، وهذا ما يجعل الدراسة تشتمل على كل من موضوع التعليم العالي، وموضوع العمل وسوق العمل، والعلاقة الكامنة ما بين التعليم العالي وسوق العمل.

المطلب الثاني: آداة جمع البيانات

تتعدد الأدوات التي يمكن استخدامها لجمع البيانات في سياق الأبحاث و الدراسات و يتوقف صدق النتائج النهائية المتوصل إليها على دقة الأدوات المستخدمة كما يعتمد اختيار الأداة المناسبة على طبيعة و نوعية البيانات المطلوب جمعها و الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها . نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و لغرض هذا البحث و سعيا لجمع البيانات اللازمة خاصة وأن مجتمع البحث موزع على أماكن متعددة تم اعتماد الاستبيان .

الاستبيان

تم بناء الاستبيان (الملحق 01) انطلاقا من فرضيات الدراسة و بالاطلاع على العديد من الدراسات والمنشورات التي تطرقت لموضوع البحث ، و تم توزيع الاستبانة ورقيا على العينة المستهدفة التي مثلها خريجي كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير لجامعة ابن خلدون تيارت الموزعين عبر المؤسسات التي شاركت في البحث ، الجدير بالذكر أنه قد تم توزيع 150 استبانة في حين تم استرجاع 120 من إجمالي الاستبانات ، 106 منها صالحة للدراسة .

صياغة و اعداد استبيان

تعد مرحلة الصياغة أمرا حاسما في عملية جمع البيانات و الاستطلاع و استكشاف آراء و أفكار الفئة المستهدفة ، لغاية هذا البحث وحتى يكون الاستبيان مصدرا غزيرا للمعلومات ، تمت صياغته بطريقة منهجية ومنظمة انطلاقا من المعلومات العامة إلى التفاصيل ، تم اعتماد 18 سؤال مرتبة تسلسليا و بلغة واضحة ومباشرة منها ما هو مفتوح و منها ما هو مغلق (محدد الاختيارات) .

اختبار :

عرض الاستبيان على بعض الأساتذة لغرض تصحيحه وإبداء الملاحظات، تم تفسير و تعديل بعض الأسئلة وحذف أخرى، كما عرض على بعض الأفراد ممن يستهدفهم البحث قبليا بقصد اختبار وضوحه ومقروئيته ومناقشة نقاط الغموض فيه ، وعلى ضوء ملاحظاتهم خرج في شكله النهائي ب18 سؤال .

4.1.تفريغ و تحليل البيانات

يشير تفريغ البيانات إلى عملية تحويل المعلومات المجمعة في مرحلة جمع البيانات إلى أشكال قابلة للتحليل، و يقصد بعملية تحليل البيانات استخدام الأدوات والتقنيات التحليلية لفهم البيانات بشكل أكثر عمق واستخلاص الفائدة منها.

3.عرض بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج المتوصل إليها

5.1.عرض بيانات الدراسة الميدانية

يعتبر هذا الجزء رئيسي وهام في أي بحث ، يتم فيه عرض البيانات المجمعة بشكل منهجي و مفهوم للمهتمين بالموضوع ، تختلف طرق عرض البيانات ، ولغاية هذا البحث تم استخدام الجداول لتنظيم وعرض البيانات بشكل منهجي ومنظم إضافة إلى استخدام الرسوم البيانية (الرسوم الدائرية ، الرسوم الخطية ، الشريطية ....) بهدف توضيح البيانات وجعلها أكثر قابلية للفهم والمقارنة .

2.الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة

تتلخص في ما يلي :

الجنس

يوضح الجدول رقم (02) توزيع العينة المشاركة في الاستبيان حسب نوع الجنس ، حيث مثل الذكور ما نسبته 53.78% آي 57 فرد مشارك من إجمالي عدد المشاركين ، في حين مثلت النسبة 46.22%

عدد المشاركين من جنس الإناث أي 49 فرد .

الجدول رقم (02) : وصف العينة حسب الجنس

النوع	العدد	النسبة
ذكر	57	53.78%
أنثى	49	46.22%
الإجمالي	106	100%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

سنة التخرج

شهد الإستبيان مشاركة خريجين من عدة دفعات موزعين عبر سنوات من 2003 إلى غاية 2021 كما هو موضح في الجدول (03) ، كانت أكبر نسبة مشاركة لخريجي دفعة 2011 ب 15 فرد مشارك وبنسبة 14.15% ثم تليها على التوالي دفعات 2013 ، 2008 ، 2015 ، 2021 بنسب 10.37%
و 9.43% ثم 8.49% و 7.54% ، في المقابل مثلت سنوات 2006 ، 2014 ، 2016 ، 2019 أضعف نسبة مشاركة وهي 1.88% أي بمعدل مشاركتين لكل سنة .

ويمثل الجدول (03) هذا التوزيع و توزيع باقي العينة المشاركة حسب سنوات تخرجها .

الجدول رقم (03) : توزيع العينة حسب سنة التخرج

سنة التخرج	العدد	النسبة
2021	08	7.54%
2020	03	2.83%
2019	02	1.88%
2018	03	2.83%
2017	05	4.71%
2016	02	1.88%
2015	09	8.49%
2014	02	1.88%
2013	11	10.37%
2012	04	3.77%
2011	15	14.15%
2010	07	6.60%
2009	04	3.77%

2008	10	9.43%
2007	07	6.60%
2006	02	1.88%
2005	05	4.71%
2004	03	2.83%
2003	05	4.71%
الإجمالي	106	100%3

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

نظام الدراسة

يتضح من خلال الشكل رقم (01) أن نسبة المشاركين الذين تحصلوا على تكوينهم في الكلية وفق نظام الكلاسيك أكثر ممن تحصلوا عليه وفق نظام LMD حيث مثلت النسبة 57.55 % بمشاركة 61 فرد نظام الكلاسيك و مثلت نسبة 42.45 % نسبة المشاركين المتكونين وفق نظام LMD

الشكل رقم (01) : توزيع العينة المشاركة حسب نظام الدراسة

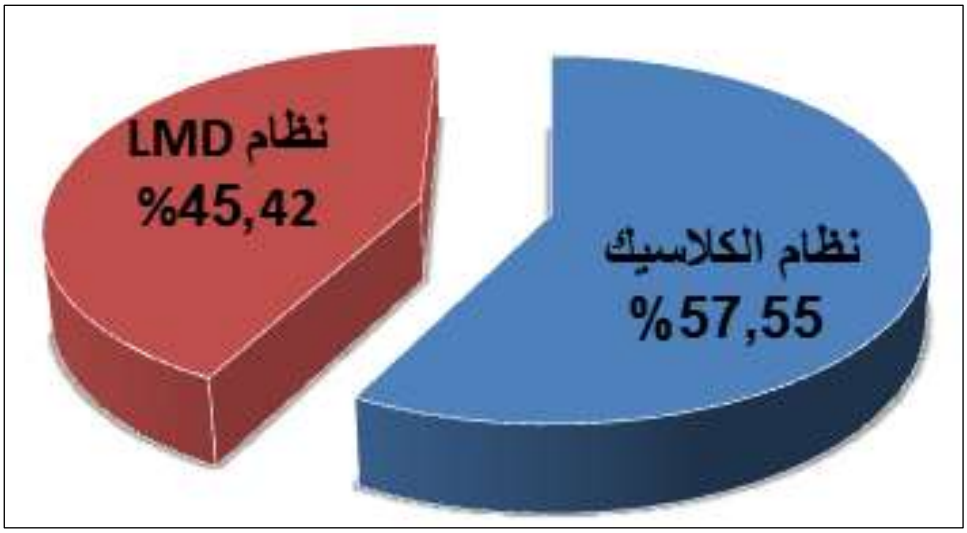

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

درجات التخرج والتخصصات الأكاديمية

يمثل كل من الجدول رقم (04) و الشكل رقم (02) وصفا للعينة المشاركة حسب الدرجات والتخصصات التي تخرجوا بها من الكلية ، حيث يظهر من خلال الجدول أن الفئة الأكبر من عينة الدراسة هم المتخرجون بدرجة ليسانس كلاسيك بنسبة 57.55% ثم تليها فئة المتخرجين بدرجة الماستر بنسبة 37.73% و في الأخير فئة ليسانس LMD بنسبة 4.72% و يظهر من خلال الشكل رقم (02) الذي يمثل توزيع العينة حسب التخصصات مشاركة عالية للمتخرجين ضمن ميدان العلوم المالية و المحاسبة بنسبة 52.83% من إجمالي المشاركات اي 56 فرد ، يليها ميدان العلوم التجارية بنسبة 31.13% ثم علوم التسيير بنسبة 10.37% و في الأخير العلوم الإقتصادية بما نسبته 5.66%
أي بمعدل مشاركة 33 فرد ، 11 و 06 على التوالي .

تجدر الإشارة الى أن غالبية المشاركين من ميدان العلوم المالية و المحاسبة تحصلوا على تكوينهم في فروع " المالية" " المالية وبنوك " و"المحاسبة و الجباية المعمقة " و أما فيما يخص العلوم التجارية فقد كان فرع " التسويق " الأكثر مشاركة .

الجدول رقم (04) : توزيع العينة المشاركة حسب درجة التخرج

أ - توزيع العينة حسب درجة التخرج		
الدرجة	العدد	النسبة
ليسانس كلاسيك	61	57.55%
ليسانس LMD	05	4.72%
ماستر	40	37.73%
الإجمالي	106	100%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب التخصصات

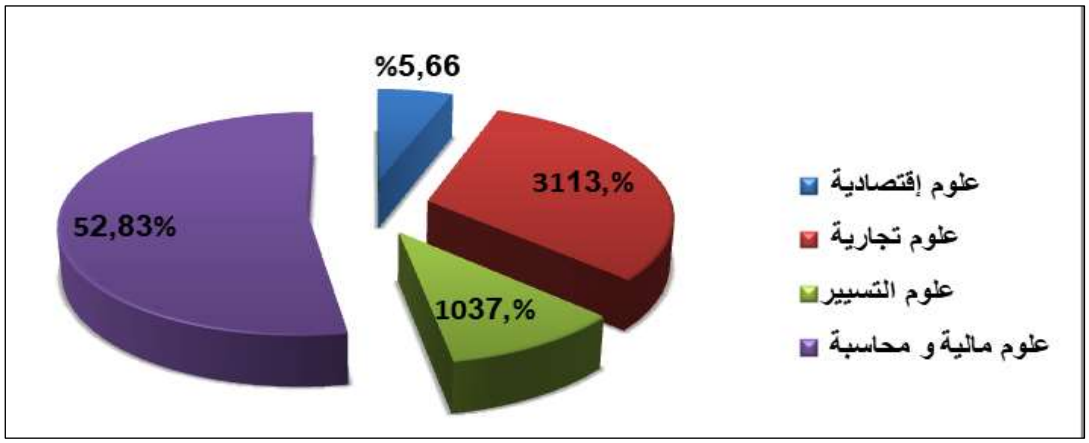

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

مستوى التحصيل العلمي

يوضح الجزء " أ " من الجدول رقم (05) وصفا للعينة بناءا على التقدير الذي تحصلوا عليه في آخر مشوارهم الدراسي (المعدل التراكمي) حيث مثل تقدير " متوسط " التقدير الأعلى مشاركة وذلك بنسبة 37.73% أي أن 40 شخص ممن شاركوا في الاستبيان كانت معدلاتهم تتراوح بين 11 و 12.5 من 20 ثم بعد ذلك تقدير " قريب من الجيد " بنسبة 32.07% بما معناه أن 34 فرد من إجمالي المشاركين كانت معدلاتهم تتراوح بين 12.5 و 13.5 يليه تقدير "جيد " ، " ضعيف ثم " ممتاز" بنسب 17.92% ثم 8.49% و 3.77% على التوالي .

ويمثل الجزء "ب" من الجدول تفاعل العينة مع سؤال " هل سبق لك و أن أعدت السنة ؟ " حيث أجاب 90 فرد ب "لا" أي بما نسبته 84.90% من إجمالي المشاركات ، ومثلت نسبة 15.09% عدد الأفراد ممن كانت إجابتهم نعم

الجدول رقم (05) : توزيع العينة حسب مستوى التحصيل العلمي

أ- من حيث المعدل التراكمي				
ضعيف 11-10	متوسط 12.5-11	قريب من الجيد 13.5-12.5	جيد 15-13.5	ممتاز +15
09	40	34	19	04
8.49%	37.73%	32.07%	17.92%	3.77%
ب - من حيث إعادة السنة				
نعم		لا		
16		90		
15.09%		84.90%		

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

3- تساؤلات الدراسة المتعلقة بالتكوين في الكلية

3-1- مستوى الرضى

يشير الشكل (03) إلى أن 42 فرد إختاروا عبارة " راضي " للإعراب عن مستوى رضاهم عن التكوين الذي تلقوه في الكلية وهو ما نسبته 39.62% من النسبة الإجمالية حيث مثلت أعلى نسبة تليها بعد ذلك ب عبارة " راض الى حد ما " وهي العبارة التي مثلت رأي 35 فرد مشارك أي بما نسبته 30.01% ثم بعد ذلك عبارة " راض جدا " بنسبة 12.26% ثم عبارة " غير راضي " و" غير راض على الإطلاق " بنسب 10.37% و 4.71% على التوالي ، ومنه و على العموم يمكننا القول أن غالبية الذين شاركوا الاستبيان راضون عما تلقوه من تكوين في الكلية.

الشكل (04) : توزيع العينة حسب مستوى رضاهم عن تكوينهم في الكلية

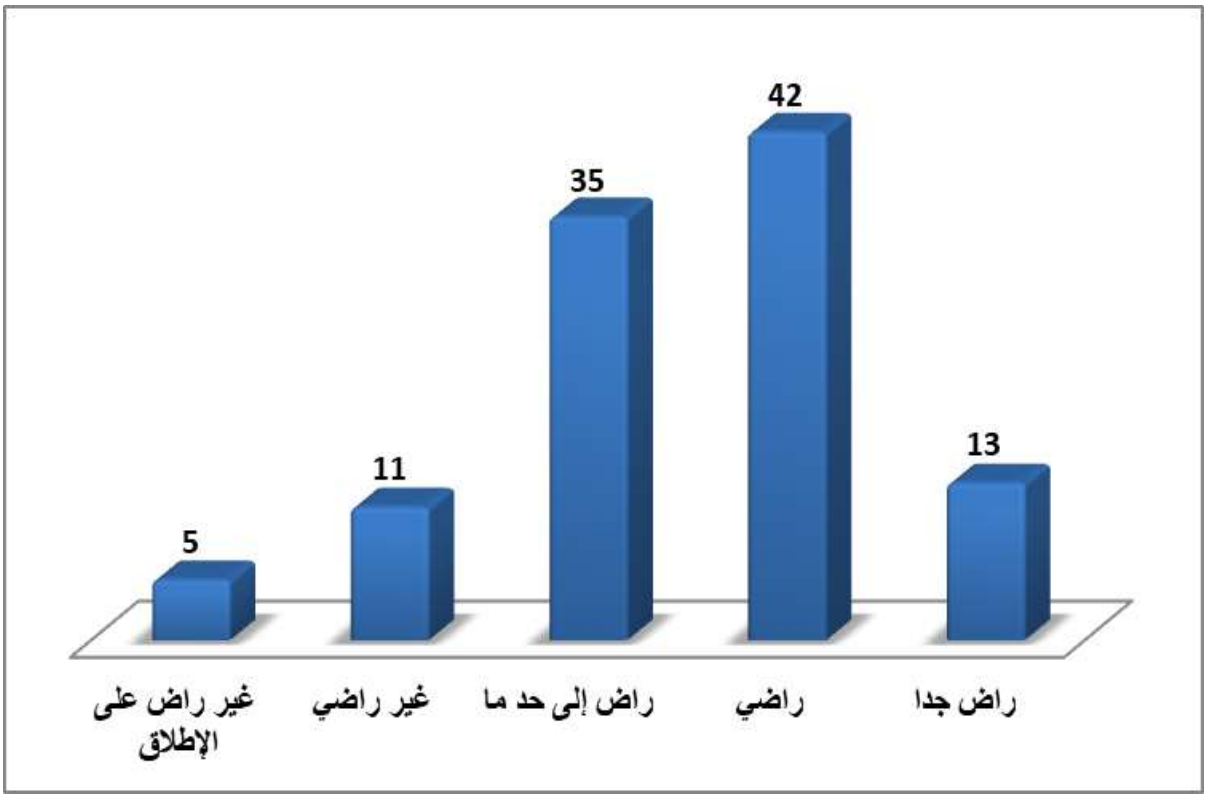

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

3-2-تقييم التكوين

يمثل الجدول رقم (06) رأي العينة المشاركة في التكوين الذي تلقوه بناءا على تجربتهم في ميدان العمل حيث يوضح الجدول أن 51.88% من العينة ترى أن التكوين في تخصصاتهم تكوين عام يستهدف تزويدهم بقاعدة عريضة من المعارف النظرية و فقط ، تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي كان رأي غالبية الأفراد من ميدان العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. في المقابل أجمع 39 فرد من العينة المشاركة بنسبة 36.79% من إجمالي العينة أن التكوين في تخصصاتهم تكوين عملي، يمكن الأفراد من اكتساب المعارف واكتساب المهارات لكيفية تطبيقها حيث مثل هذا الرأي المتخصصون في ميدان العلوم المالية والمحاسبة خاصة بالإضافة إلى مجموعة ممن تحصلوا على تكوين في ميدان العلوم التجارية و ترى باقي العينة أي بنسبة 11.32% أن ما تلقوه عبارة عن تكوين يرتكز على الجانب التطبيقي مع إهمال الجانب النظري.

الجدول رقم (06) : توزيع العينة حسب آرائهم حول التكوين الذي تلقوه في الكلية	العدد	النسبة
التكوين في تخصصي تكوين عام ، يستهدف تزويد الأفراد بقاعدة عريضة من المعارف النظرية و فقط	55	51.88%
التكوين في تخصصي يرتكز بكثرة على الجانب التطبيقي مهملا الجانب النظري	12	11.32%
التكوين في تخصصي تكوين عملي ، يمكن الأفراد من اكتساب المعارف واكتساب المهارات لكيفية تطبيقها	39	36.79%
الإجمالي	106	100%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

4- تساؤلات الدراسة المتعلقة بالاندماج في سوق العمل

وتمثلت في :

4-1- قطاع العمل

يشير الجدول رقم (07) الممثل لتوزيع العينة حسب قطاع العمل إلى أن غالبية الأفراد ممن شاركوا في الاستبيان وهم 99 فرد ينتمون للقطاع العام وذلك بنسبة 86.79% في المقابل شارك 14 من القطاع العام أي بنسبة 13.20% من إجمالي العينة .

الجدول رقم (07) : توزيع العينة حسب قطاع العمل		
القطاع	العدد	النسبة
القطاع العام	92	86.79%
القطاع الخاص	14	13.20%
الإجمالي	106	100%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

4-2- المسمى الوظيفي

يوضح الجدول رقم (08) و المتضمن توزيع العينة المشاركة حسب الوظيفة التي يشغلونها في مؤسسات عملهم أن معظم الخريجين و على الرغم من اختلاف تخصصاته يشغلون منصب " متصرف"

حيث نجد أن 17 منهم و بنسبة قدرها 16.03% وهي أعلى نسبة مشاركة يشغلون منصب "متصرف إداري " إضافة إلى وجود عناصر أخرى ممن يشغلون مناصب ضمن نفس السياق حيث نجدهم في منصب "متصرف إقليمي " و" مساعد متصرف "، "متصرف محلل " و "متصرف رئيسي كما هو موضح في الجدول ، كما نلاحظ أيضا أن فئة معتبرة من الخريجين يشغلون منصب " مكلف بالزبائن حيث مثل الأفراد الذين شغلوا هذا المنصب نسبة 12.26% من إجمالي العينة و مثل هذه النسبة 13 فرد أغلبهم من ميدان العلوم التجارية بتخصص تسويق . الأمر ذاته بالنسبة لمنصب "مكلف بالدراسات " حيث يوضح الجدول أن 09 أفراد بنسبة 8.49% من إجمالي العينة يشغلون هذا المنصب وهم أيضا ينتمون لميدان العلوم التجارية . من الملاحظ أيضا أن الأفراد المتخرجين من الكلية يشغلون منصب "بنكي" و " رئيس مصلحة " و " محاسب " بنسب معتبرة وهي 8.49% و 7.54% و4.71% على التوالي أغلبهم مكونين في ميدان العلوم المالية و المحاسبة ، كما يوضح الجدول أن خريجي الكلية يشغلون مناصب أخرى متعددة فنجدهم في منصب "أستاذ جامعي " ومدير" ، "مقتصد" ، " موظف تأمينات و غيرها و يوضح الجدول أسفله هذه التقسيمات .

الجدول رقم (08) :توزيع العينة حسب الوظيفة التي يشغلونها

الوظيفة	العدد	النسبة
متصرف إداري	17	16.03%
متصرف إقليمي	03	2.83%
مساعد متصرف	02	1.88%
متصرف محلل	01	0.94%

متصرف رئيسي	02	1.88%
رئيس مصلحة	08	7.54%
مفتش رئيسي	06	5.66%
مكلف بالزبائن	13	12.26%
مكلف بالدراسات	09	8.49%
أستاذ جامعي	06	5.66%
محاسب	05	4.71%
بنكي	09	8.49%
مراقب	02	1.88%
مدير	02	1.88%
نائب مدير	02	1.88%
متعدد الخدمات	03	2.83%
رئيس فرع	03	2.83%
مقتصد	03	2.83%
أستاذ	02	1.88%
نائب رئيس مصلحة	01	0.94%
متابعة أنشطة بحث	01	0.94%
موظف تأمينات	01	0.94%

مساعد محضر قضائي	01	0.94%
وكيل سفر و سياحة	01	0.94%
ملحق اداري	01	0.94%
وكيل تجاري	02	1.88%
الإجمالي	106	100%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

4-3- .طريقة الحصول على الوظيفة

يمثل الجدول رقم (09) توزيعا للعينة المشاركة تبعا للطريقة التي تحصلت بها على الوظيفة التي تشغلها حاليا و بناءا على بيانات الجدول يمكننا القول أن معظم المشاركين بنسبة 57.54% تحصلوا على وظائفهم عن طريق إجراء مسابقات عمل في حين تحصل 33.96% منهم على وظائفهم عن طريق وكالة التوظيف و تحصل 04 أفراد فقط بنسبة 3.77 % على فرصتهم في العمل عن طريق التكوين الداخلي حيث احتفظت بهم المؤسسات التي أجروا بها تربصات في أثناء دراستهم كما ننوه إلى أن 5 أفراد من العينة المشاركة أشاروا إلى أنهم تحصلوا على وظائفهم بطرق أخرى تمثلت في مواقع التواصل وشبكة العائلة و التوظيف المباشر بالنسبة لبعض الأساتذة الجامعيين.

الجدول رقم (09) :توزيع العينة حسب طريقة الحصول على الوظيفة

الطريقة	وكالة توظيف	إجراء مسابقة	تكوين داخلي
العدد	36	61	04
النسبة	33.96%	57.54%	3.77 %

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

4-4- مدة الانتظار قبل الحصول على الوظيفة

يعرض الجدول رقم (10) تقسيما للعينة المشاركة حسب المدة التي قضوها بعد تخرجهم قبل حصولهم على وظائف حيث نرصد من خلال ما يعرضه الجدول أن نسبة كبيرة قدرة ب 65.09% من المتخرجين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف خلال السنة الأولى بعد تخرجهم و امتدت فترة بطالتهم من فترة سنة ونصف (18 شهر) حتى ل 13 سنة و هذا ما يوضحه الشكل رقم (04) في المقابل تحصل ما نسبته 34.91 % على وظائفهم خلال فترة 12 شهرا أو أقل ، فنجد أن 11 من العينة بنسبة

10.37%تحصلوا على عمل في فترة أقل من 3 أشهر من تخرجهم و8 أفراد بنسبة 7.54% تحصلوا على وظائف في فترة ما بين 3-6 أشهر بينما تحصل 18 فرد بنسبة (16.98%) الباقون على مناصب عملهم في فترة 6-12 شهر بعد تخرجهم

الجدول رقم (10) :توزيع العينة المشاركة حسب مدة الانتظار قبل الحصول على الوظيفة

المدة	بين 3-6 أشهر	]1 سنة -2سنة[	]2 سنة -4سنة[	]4 سنة- فما أكثر[
العدد	11	08	18	69
النسبة	10.37%	7.54%	16.98%	65.09%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم (05) : عدد سنوات الانتظار للفئة أكثر من سنة

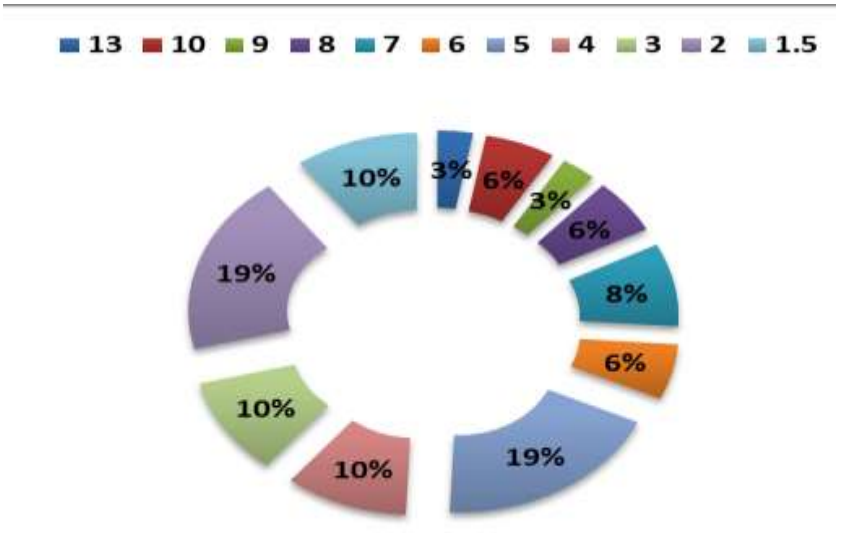

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

- **5 أثر التكوين الإضافي**

يصف الجدول رقم (11) توزيع العينة حسب عدد الأفراد الذين استفادوا من تكوينات خارج الجامعة وتحصلوا على شهادات إضافية قبل حصولهم على وظيفة حيث يبين الجدول أن 64.15% من العينة لم تستفد من تكوينات في حين تحصل 35.84% الباقون على تكونات إضافية متعددة شملت ميادين ومجالات مختلفة كان أبرزها التكوين في الإعلام الآلي حيث تحصل 17 فرد على تكوين في الإعلام الآلي قبل حصولهم على وظائف إضافة للتكوينات في مجال اللغات ، كما استفاد البعض من تكوينات في مدارس و معاهد خاصة في مجال المحاسبة ، التسويق ، تسيير الموارد البشرية ، بنوك ....

ويمثل الشكل رقم (05) توزيعا لرأي أفراد العينة ممن تحصلوا على تكوينات إضافة خارج أسوار الجامعة حسب استجابتهم للسؤال هل تجد أن هذا التكوين ضاعف حظوظك في الحصول على وظيفة ؟

حيث أجمع 81.57% منهم أي 31 فرد أن تكويناتهم هذه ضاعفت حظوظهم في الحصول على وظيفة في المقابل يرى 18.42% أنه لم يكن هنالك أي أثر لتكوينهم الإضافي و أنه لم يكن عاملا مساهما في تحصلهم على وظائف.

الجدول رقم (11) : توزيع العينة المشاركة حسب عدد الأفراد الذين استفادوا من تكوينات خارج الجامعة قبل توظيفهم

نعم	لا
38	68
35.84%	64.15%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06) : توزيع العينة حسب استجابتهم للسؤال : هل تجد أن هذا التكوين ضاعف حظوظك في الحصول على وظيفة ؟

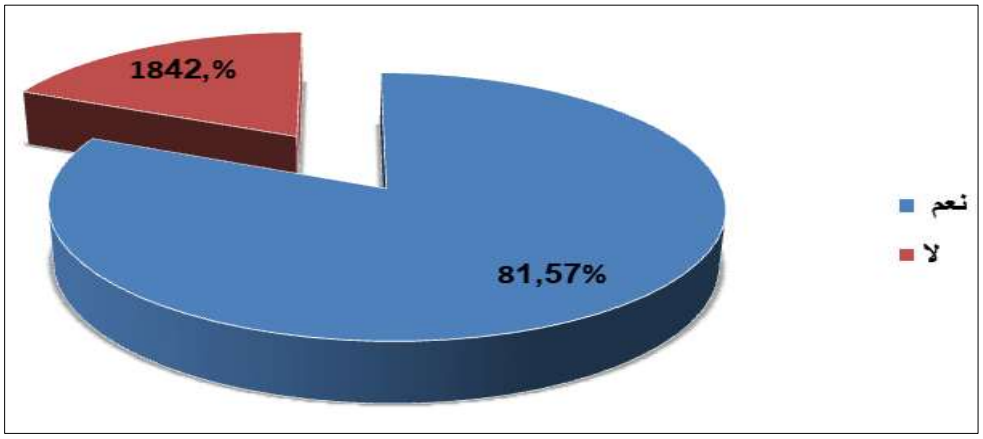

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

- **5-1- مدى ارتباط التخصص الأكاديمي و الوظيفة الحالية**

يمثل الجدول رقم (12) توزيع العينة حسب استجابتهم للسؤال : هل الوظيفة التي تشغلها مرتبطة بتخصص الدبلوم الذي حصلت عليه ؟ و يتبين من خلال الجدول أن 61 فرد بنسبة 57.54% من إجمالي العينة المشاركة يرون أن وظائفهم مرتبطة بتخصصات دبلوماتهم في حين يرى 49 فرد الباقون بنسبة 42.45% أن وظائفهم لا ترتبط بتخصصاتهم.

ولتفاصيل أكثر حول مدى توافق التكوين في هذه التخصصات مع احتياجات الوظائف طرح التساؤل نعم ، إلى أي مدى يتوافق التكوين الذي تلقيته في الكلية مع احتياجات وظيفتك ؟ ويمثل الشكل رقم (06) توزيع العينة التي ترى بأن وظائفهم مرتبطة بتخصصاتهم حسب استجابتهم لهذا السؤال

حيث إختار 32 فرد بنسبة 52.45% عبارة " متوافق " وهي أعلى نسبة ، تليها بعد ذلك عبارة "حيادي" بنسبة 26.22% ثم بعد ذلك عبارة "غير متوافق " بنسبة 9.83% وتليها عبارة متوافق جدا بنسبة 8.19% و غير متوافق جدا بنسبة 3.27%

الجدول رقم (12) : توزيع العينة حسب استجابتهم للسؤال : هل الوظيفة التي تشغلها مرتبطة بتخصص الدبلوم الذي حصلت عليه ؟	
نعم	لا
61	45
57.54%	42.45%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم (07) :توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة : نعم ، إلى أي مدى يتوافق التكوين الذي تلقيته في الكلية مع احتياجات وظيفتك ؟

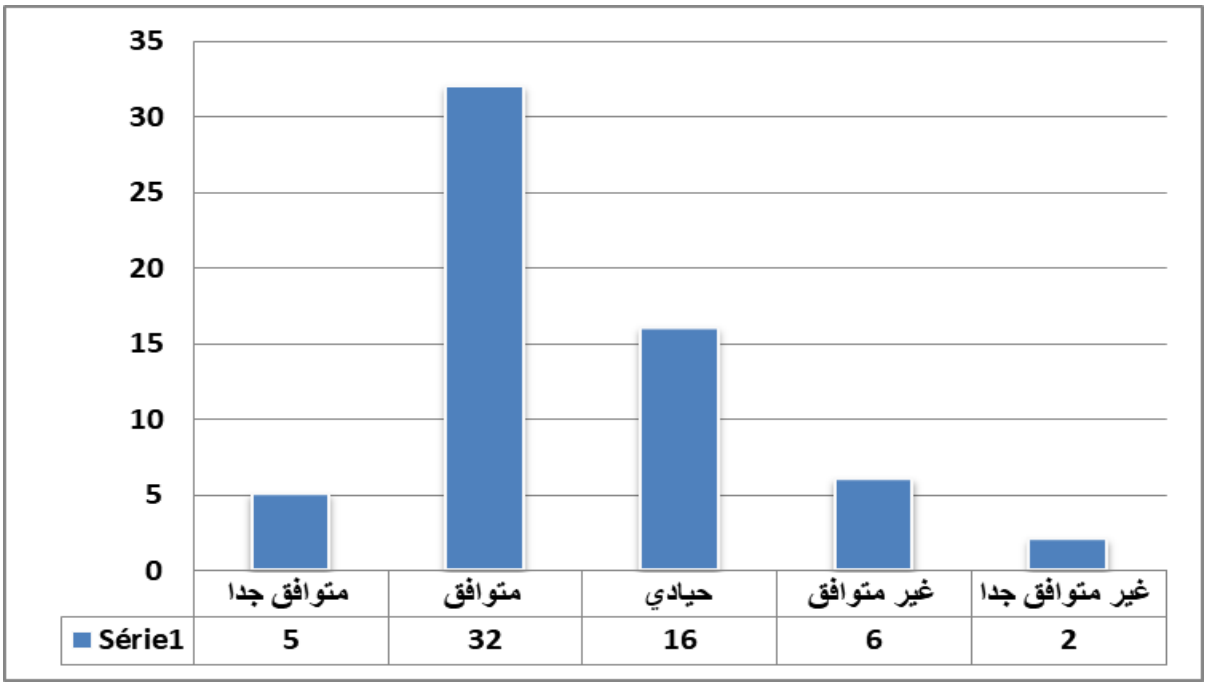

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

5-2- درجة صعوبات أداء الوظيفة المرتبطة بالتكوين في الكلية

يعرض الجدول رقم (13) والشكل رقم (07) توزيع العينة المشاركة حسب استجابتهم للعبارة "اعترضتك صعوبات أثناء أداء وظيفتك ، هذه الصعوبات مرتبطة أكثر ب " حيث شمل العبارة أربعة أبعاد مختلفة معنونة بالترتيب كالتالي أ -معرفتك الأكاديمية ، ب - مهاراتك اللغوية، ت- مهارتك في الإعلام الألي، ث- مهارات التواصل الشفوية و الكتابية .

أ- المعرفة الأكاديمية (التقنية)

يتضح من خلال البيانات المعروضة في الجدول أن 41.5% من العينة المشاركة تبدي الموافقة على تعرضها لصعوبات مرتبطة بمعارفها الأكاديمية التقنية باستخدام عبارة "أتفق" و" أتفق جدا " بنسبة 31.13% و 10.37% على التوالي، في المقابل يفند 31.12% تعرضهم لصعوبات من نفس النوع باستخدامهم لعبارة " لا اتفق" و " لا اتفق بشدة " بنسبة 18.86% و12.26% على التتابع و يتخذ ما نسبته 27.35% من إجمالي العينة المدروسة موقف الحياد .

ب- المهارات اللغوية

يتبين من خلال معطيات الجدول أن 40.55% من أفراد العينة ينفون تعرضهم لصعوبات مرتبطة بالمهارات اللغوية حيث استخدموا عبارة " لا اتفق " و"لا اتفق بشدة " بنسبة 27.35% و 13.20%

في حين يؤيد 33.95 % منهم تعرضهم لصعوبات متعلقة بالمهارات اللغوية و ذلك باستخدام عبارة "اتفق" و " اتفق جدا " بنسب 27.35% و 6.60% على التسلسل و يظهر الأفراد الباقون بنسبة 25.47% توجها غير منحاز باختيارهم عبارة "محايد "للتعبير عن رأيهم.

ج- مهارات الإعلام الآلي

يعرض هذا الجزء من الجدول درجة موافقة العينة المشاركة على تعرضهم لمشاكل و صعوبات مرتبطة بمهارتهم في الإعلام الآلي حيث نجد أن 41.57% من إجمالي العينة يتفقون مع تعرضهم لصعوبات في هذا المجال من خلال استخدامهم لعبارة " لا اتفق " بنسبة 27.35% و عبارة"أتفق بشدة " بنسبة 8.49% ويتبنى ما نسبته 22.64% من إجمالي العينة المشاركة موقف الحياد في حين يوافق 41 فرد على تعرضهم لصعوبات في هذا المجال حيث استخدم 30.18% منهم عبارة " أتفق " و11.39% منهم عبارة " أتفق جدا" للتعبير عن موقفهم .

د- مهارات التواصل (الشفوية و الكتابية ،الاجتماعية، الانضباط ..)

يتبين من خلال البيانات المعروضة في الجدول أن 51.53% من أفراد العينة أنهم يتلقون صعوبات في ما يتعلق بمهارات التواصل الشفوية و الكتابية حيث استخدم 30.18% منهم عبارة "اتفق" واستخدم 20.75 % منهم عبارة"أتفق جدا " ، وعلى العكس من ذلك أبدى 30.1% من إجمالي العينة موافقتهم على عدم تعرضهم لصعوبات مرتبطة بمهارات التواصل. لديهم حيث اختار 14.15% التعبير عن هذا باستخدام العبارة "لا أتفق" و 16.03% عبارة " لا أتفق بشدة" كما اختار

18.86% عبارة " محايد لإبراز موقفهم الغير منحاز.

الشكل رقم (08) :توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة : اعترضتك صعوبات أثناء أداء وظيفتك ، هذه الصعوبات مرتبطة اكثر ب :

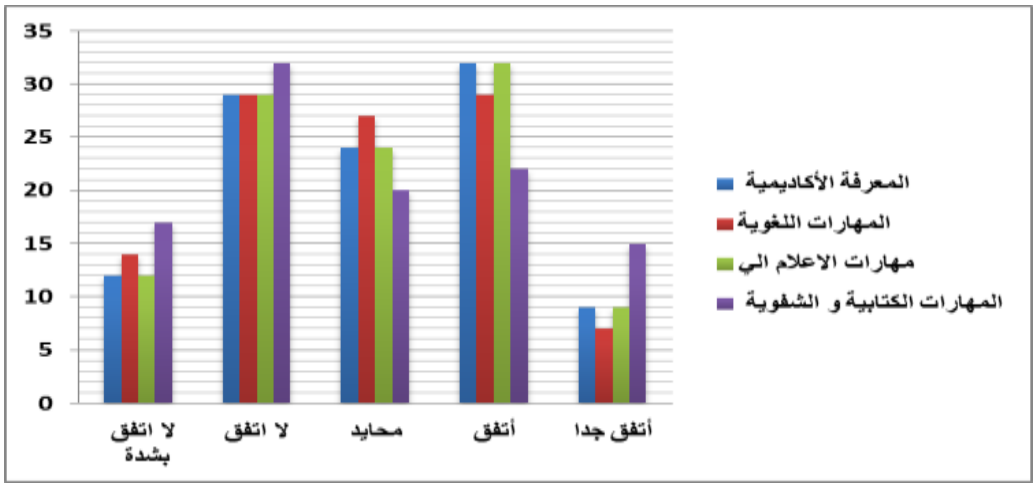

الجدول رقم (13) : توزيع العينة حسب استجابتهم للعبارة: اعترضتك صعوبات أثناء أداء وظيفتك ، هذه الصعوبات مرتبطة اكثر ب

أ -معرفتك الأكاديمية				
أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
11	33	29	20	13
10.37%	31.13%	27.35%	18.86%	12.26%
ب – مهاراتك اللغوية				
أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
07	29	27	29	14
6.60%	27.35%	25.47%	27.35%	13.20%
ت – مهارتك في الإعلام الألي				
أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
12	32	24	29	09
11.32%	30.18%	22.64%	27.35%	8.49%
ث – مهارات التواصل الشفوية و الكتابية ، الاجتماعية				
أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
15	22	20	32	17
20.75%	30.18%	18.86%	14.15%	16.03%

المصدر : من إعداد الطالبة على ضوء نتائج الاستبيان

7.5 استجابة العينة لعبارة " ماهي البرامج والمقررات أو التكوينات التي كنت تود الحصول عليها في الكلية (لم تحصل عليها)، والتي تري أنها كانت ستساعدك كداخل لسوق العمل (باحث عن وظيفة أو موظف) ؟

شهد هذا التساؤل مشاركة جزء معتبر من العينة المشاركة وتمثلت أبرز الإجابات في ما يلي:

" أهم تكوين لم نحصل ندرسه هو المقاولاتية و كيفية اعداد مؤسستك الخاصة "

"برامج الاتصال والتواصل "

" برامج المحاسبة (الإلكترونية) "

" برامج الإعداد النفسي (جانب من علم النفس) "

" التربصات الميدانية "

" الإهتمام بتدريس مقاييس القانون "

" تكوينات في اللغة الانجليزية " و " التحكم في أنظمة التشغيل إعلام آلي _ Word EXEL

6- مناقشة النتائج المتواصل إليها

من خلال عرض المعطيات السابقة للاستبيان يمكننا أن نستنتج أن مخرجات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تعاني من صعوبة في الاندماج في سوق العمل و يظهر ذلك جليا في نتائج الاستبيان حيث أن إجمالي العينة العشوائية في سوق العمل المكونة من 106 أفراد موزعة على (أكثر من 32 خدمة) والمتخرجين من نفس الكلية ، تتوحد آرائهم بنسبة 65.09% و تشمل من لم يشغلوا منصب عمل 4 سنة ... ثم تليها من سنتين الى اربع سنوات بنسبة 16.98% حيث يمكننا أن تأويل هذه النتائج:

- استجابة اغلب المتخرجين صعوبة في الاندماج في سوق العمل برغم من فروقاتهم الخدماتية بنسبة 81.09 حسب المتغير الزمني اكبر او يساوي في فترة تفوق السنتين والتي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار مقاييس الجودة في العمل والمهارات المطلوبة .

. يمكننا تفسير هذه الفجوة بعدم توافق مخرجات التعليم العالي و سوق العمل وقد تعود لسبب وجود فائض في المخرجات الجامعية السنوية مما يصعب عثورهم على مناصب العمل .

على ضوء للفرضية الثانية :

بما اننا اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات المتعلقة بالسلوكيات و السمات الخاصة بالأفراد عينة الدراسة، ولتصبح النتائج أكثر وضوحا فيما يتعلق بتحديد أسباب صعوبة الاندماج في سوق العمل والتي ترتبط أساسا بالمخرجات المعرفية *cognitive outcomes* والمخرجات المهارية *skills outcomes* .

والتي على ضوئها سيتم مناقشة الفرضيات الثانية و الثالثة :

فمن خلال الاستبيان تجد أن41.5% من العينة وجدت صعوبات مرتبطة بالمعارف الاكاديمية عامة و المعارف التقنية خاصة ، حيث تتعارض الدراسات النظرية و سوق العمل خاصة فيما يتعلق بمهارات الإعلام الآلي التي أصبحت في الآونة الأخيرة جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في سوق العمل . وقد عبر 38.67% من إجمالي العينة تعرضهم لمشاكل مرتبطة بالإعلام الآلي أما النسبة ... فقد اعربت على العكس ذلك و ننوه ان هذه الفئة تربصت في الإعلام الآلي خارجية لسد حاجياتها المعرفية في هذا الميدان، ويمكننا تأويل هذه النتائج كالتالي :

- نقص في التكوين التطبيقي لغياب الجانب الميداني كمخابر الدراسات التي تدفع بالطالب استثنائيا، الاهتمام بتطوير مهاراته المعرفية وتعلم توظيفها في المنصب الذي يشغله.

- غياب الندوات التوعوية بضرورة تطوير الكفاءات التطبيقية للتماشي وحاجات سوق العمل.

- نقص في الدورات التكوينية للإعلام الالي وغياب المخابر المختصة به الاكتفاء بالجانب النظري في الدراسات الإعلام الآلي و الدراسة السطحية لاستعمالات أنظمة التشغيل كا *Windows , Excel ,Spss, Microsoft*

يولد صعوبات في الاندماج بسوق العمل في ظل الرقمنة اصبحت النتائج الملموسة في الاعلام الالي ركيزة متجذرة يظهر أثرها في توجيه سوق العمل .

أما على ضوء الفرضية الثانية و المتعلقة بالمهارات اللغوية بنسبة 40.55% من أفراد العينة لا يجدون صعوبة في استعمالات اللغوية و يمكننا تأويل ذلك كالتالي:

هذه الفئة تتعامل مع العامل البسيط ، لا تحتاج عرض مكتسباته المعرفية أمامه بل تكتفي بخدمته وحسب وهذه المؤسسات الخدماتية تتمثل في (البريد الجزائري، مديرية

التشغيل ...).

أما نسبة 33.95% فهم ينتمون لمؤسسات تهدف الجودة وتحقيق النوعية في سوق العمل مما يدفعهم القيام بدراسات خارجية و الاطلاع على الدراسات الرائدة في مجاله وفي أغلب الأحيان تكون باللغة الانجليزية والفرنسية، وتتمثل هذه المؤسسات في البنوك الخارجية BEA ؛ شركات التأمين؛ الصندوق الوطني للتقاعد ....

أما بالنسبة للفرضية الاخيرة التي تخص مهارة التواصل بأنواعه فقد تبين أن نسبة 51.53% يتلقون صعوبات في ذلك وتتدرج هذه المهارات في التواصل الاجتماعي، المهارات الشفهية و غيرها و يمكن تفسير ذلك بما يلي :

ضرورة اكتساب القدرة على التواصل الاجتماعي في سوق العمل، وخاصة العمل الجماعي فهي تكسبنا المرونة في التعامل و تجاوز المعضلات.

والتواصل الاجتماعي يكسبنا الانفتاح على العالم ويثري رصيدنا المعرفي والتقني ويجعلنا أكثر دراية بحيثيات وظيفتنا.

- يسمح ايضا التواصل الاجتماعي لطرح افكارنا وآرائنا وتطوير وجهة نظرنا خاصة فيما ما يتعلق بالمشاريع و الاستثمار .

- أما التواصل الشفهي فهو واجهة رئيسية تعكس القدرات الفردية فهي تترجم الأفكار وتوضحها وتوضحها للآخرين في سوق العمل.

يعلمنا الواصل بأنواعه الانضباط داخل المؤسسات وخارجها وهدف الجامعة الأولى يتمركز في تلقين الأفراد و تعويدهم احترام الوقت ، اكتسابهم لأخلاقيات العمل وغيرها وهذا ما يجعل التواصل في العمل قائم على مبادئ ذات أسس سليمة ترفع بالتنمية الاقتصادية في سوق العمل.

خاتمـــــــة عامـــــــة

خاتمة :

يساهم التعليم الجامعي في إعداد الموارد البشرية المؤهلة للدخول في سوق العمل حيث يساعد على اكتساب هذه الموارد مجموعة من المهارات والقدرات الضرورية التي يحتاجها الشخص للاستفادة من الفرص المتاحة في سوق العمل الذي يطمع أرباب العمل المتواجدين فيه في الحصول على "الطالب المصنع" الأكثر كفاءة ومهارة وإنتاجية. وتتفق معظم الدراسات الاقتصادية على أن التعليم محدد رئيسي للرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتهتم الدول بإنشاء الجامعات وربطها بالنمو الاقتصادي في سوق العمل؛ في حين ينعكس الاستثمار المعرفي لمخرجات التعليم العالي على الأداء الوظيفي، وهذا ما يجعل بالضرورة صعوبة الاندماج في سوق العمل عقبة تحول وتحقيق الأهداف المرغوبة، وعليه كان بحثنا هادفا لتحديد الأسباب التي تصعب الاندماج في سوق العمل.

وإنطلاقا من نتائج هذه الدراسة توصلنا إلى إجابة حول واقع خريجي كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون–تيارت في سوق العمل المحلي، وهذا ما أوضح لنا إجابة حول الإشكالية المحورية لهذه الدراسة والمتمثلة في حقيقة معاناة الخريجين من صعوبات متعددة ومعتبرة للولوج لسوق العمل واقتناص فرصة التوظيف.

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة استكشافية قائمة على المنهج الوصفي التحليلي لعينة يبلغ عددها 106 طالب موزعة عشوائيا في سوق العمل لكنها تشترك في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت وقد أثبتت هذه الدراسة أن 81.09% عانت صعوبة أثناء الاندماج في سوق العمل و يتجلى ذلك عبر المتغير الزمني اكبر او يساوي سنتين كما أكدت نتائج مناقشتنا للفرضيات أن مخرجات التعليم العالي تحتاج إلى التفاعل بين النظام الجامعي ومتطلبات العمل واكتساب الأفراد مهارات معينة يسهل اندماجه في سوق العمل، من أهم المهارات المقترحة نذكر مهارة الإعلام الآلي

بنسبة 38.6% و ذلك لتحقيق التكافؤ بين الجانب النظري والتقني في سوق خاصة في ظل الرقمنة التي أصبحت قاعدة رئيسية في كل المؤسسات الخدماتية بدون استثناء، ثم المهارة اللغوية بنسبة 40.55% وقد كانت سببا يدعو للمطالبة بتكثيف الدراسات اللغوية في الجامعة لتسهيل اكتساب المعارف و اثراء الرصيد الفكري ، أما المهارة التواصل خاصة التواصل الاجتماعي فقد بلغ نسبة 51.53 % كقدرة وازنة ترفع من كفاءة الأفراد في سوق العمل و تميزهم في فعالية الإنتاجية فتسهل بتالي اندماجهم .

إختبار الفرضيات :

بناء على نتائج هذه الدراسة يمكننا التعليق حول مدى صحة الفرضيات المقترحة لهذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- الفرضية الأولى: تبدو فرضية صحيحة حيث أن معظم أفراد العينة محل الدراسة واجهوا صعوبات معتبرة للحصول على منصب العمل ويظهر ذلك في الوقت الضائع ما بين تاريخ التخرج وتاريخ التوظيف والذي فاق السنوات بالنسبة لعدد كبير من أفراد العينة.

ب- الفرضية الثانية: تبدو فرضية غير صحيحة حيث ظهرت مهارات التواصل الإجتماعي والشفهي ودرجة الإنضباط المكتسب خلال المسيرة التعليمية في المستوى الجامعي بأهمية غير معتبرة لتسهيل الاندماج في سوق العمل وزيادة إمكانية الحصول على وظيفة ملائمة.

ج- الفرضية الثالثة: تبدو فرضية صحيحة حيث أن مهارات وقدرات إستخدام الإعلام الآلي والرقمنة المكتسبة خلال المسيرة التعليمية في المستوى الجامعي تعتبر في غاية الأهمية لتسهيل الاندماج في سوق العمل وزيادة إمكانية الحصول على وظيفة ملائمة.

و كحوصلة لبحثنا يمكننا أن نستنتج:

ليس هناك شك في أن التعليم العالي والتوظيف لهما العلاقة كبيرة ببعضها البعض، يقوم أرباب العمل بتجنيد الخريجين، ويسعى الأفراد الى تعزيز حياتهم المهنية في المستقبل من خلال التعليم العالي، العلاقة بين التعليم وسوق العمل، بالطبع ليست ثابتة كلا طرفي المعادلة عرضة للتغيير التي تستوجب دراسة وتنسيقا مزودا بمعلومات، معارف، خبرات مهنية. كما تعتبر الموارد المالية للتعليم العالي عملية صعبة ومعقدة تنبع في بعض الأحيان من صميم المؤسسة أو النظام الجامعي لهذا تخصيص تكلفة وتوفير تدريب مكثف وعالي كا تدريبات الإعلام الآلي والمهارات اللغوية ستكون في صالح سوق العمل .

تحصيل التعليم و قاعدة المهارات للقوى العاملة لها تأثير واضح على كل من المستوى الفردي و الوطني ...، فإن صنع السياسات الفعالة يعتمد على الفهم الطرق التي ترتبط بها الاتجاهات التعليمية واتجاهات سوق العمل عبر التوفيق بينهما، ويتعلق البعد العملي بالديناميات الداخلية للتعليم العالي، ما يفعله التعليم العالي فيما يتعلق بالهدف، والعمليات والممارسات والأنشطة، أنه يسلط الضوء على القيمة الجوهرية التدريس والتعلم والبحث والإمكانات التحويلية الكامنة في التعليم العالي للأفراد والمجتمعات.

التوصيات والاقتراحات:

في هذا السياق لابد من التأكيد على مايلي :

أ- دعم الدراسات والأبحاث التي تهتم ببحث المشكلات المتعلقة بمخرجات التعليم العالي وكذا سوق العمل .

ب- إجراء دراسات سوقية دورية بهدف تحليل احتياجات سوق العمل و توقع التغيرات المستقبلية لغاية تسريع استجابة المناهج التعليمية لهذه التغيرات و مواكبتها

ج- ضرورة التحقيق في تجربة خريجي الجامعة في سوق العمل خاصة بالنسبة للتخصصات التي تعرف معدلات بطالة مرتفعة في أوساط خريجيها

د- إجراء المزيد من البحث حول خصائص الخريجين الذي يندمجون في سوق العمل بشكل أكثر سلاسة مقارنة بغيرهم .

هـ- حتمية إعادة النظر في شأن التخصصات المشبعة والراكدة (العلوم الإقتصادية مثلا)، تخفيض نسب القبول فيها ووقف منح تراخيص جديدة لهذه التخصصات

و- ضرورة إنشاء وتطوير برامج وقاعدة بيانات واسعة بهدف تنسيق المعلومات والبيانات وكل ماهو مرتبط بتحركات القوى العاملة من الخريجين خارج وداخل السوق .

ز- العمل على دراسة السوق واحتياجاته من خلال دراسة وتقييم فرص العمل والوظائف المتاحة سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص وتحليل متطلبات هذه الأخيرة.

ح- تعزيز الشركات والتعاونيات مع ممثلي سوق العمل (أرباب العمل) المحليين لغرض توفير فرص تربصات وتدريب أكثر للخريجين سنويا .

ط- الاهتمام أكثر بالجوانب العملية التطبيقية في المقررات ومحاولة ربط المساقات النظرية بالمتطلبات العملية

ي- تطوير برامج يتم فيها تشجيع ودعم الطلاب الجامعيين على المقاولاتية وتعزيز روح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار وبناء المشاريع لتعزيز فرصهم في الحصول على وظائف والتوجه نحو العمل الحر وإنشاء الشركات الناشئة كسبيل لمعالجة والتقليل من معدلات البطالة لديهم في ظل عدم توفر فرص للتوظيف.

دعم الدراسات والأبحاث التي تهتم ببحث المشكلات المتعلقة بمخرجات التعليم العالي وكذا سوق العمل .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

المراجع باللغة العربية:

د.ليلى كامل البهنساوى . (2018) المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل

ليندة كحل الراس. (2014) دراسة قياسية لمحددات الطلب على العمالة في الجزائر

فـرحاتي اسماعيـل. (2018) محددات عرض العمل في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1980−2017".

محمد بوعشة ،(2000) ازمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي ، بين الضياع و امل المستقبل ، ط 1، دار الجبل ، بيروت.

زكريا جرفي (2020). أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر . دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018.

عبد اللطيف حمريط (2021). محددات الطلب على العمالة في الجزائر : دراسة قياسية .

سمية الزاحي (2014). مكانة المكتبات الجامعية في السياسات التعليم العالي في الجزائر . دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة عنابة.

نزار دياب عساف (2021). مفاهيم و مصطلحات اقتصادية .

مدحت القريشي (2007).دار وائل للطباعة و النشر .

وصفي عقيل (2005). دار الحوافز في تحسين الاداء من وجهة نظر العاملين .

1.المراجع باللغة الأجنبية :

L,Cremin. (1976). Public Education. Basic Books

Ali, M. S., & Jalal, H. (2018). Higher Education as a Predictor of Employment: The World of Work Perspective (Vol. 40, Issue 2).

Kassaye Alemu, S. (2018). THE MEANING, IDEA AND HISTORY OF UNIVERSITY/HIGHER EDUCATION IN AFRICA: A BRIEF LITERATURE REVIEW (Vol. 4, Issue 3).

Branine, M. (2008). Graduate recruitment and selection in the UK: A study of the recent changes in methods and expectations. Career Development International, 13(6), 497–513. https://doi.org/10.1108/13620430810901660

قائمة المصادروالمراجع:

Agarkov, G. A., Tarasyev, A. A., & Sushchenko, A. D. (2020). Optimization of Students' Graduation by the University Taking into Account the Needs of the Labor Market. IFAC-PapersOnLine, 53(2), 17399–17404. https://doi.org/10.1016/j.ifacol.2020.12.2094

Hashim, M. J. (2022). The Aim of Higher Education. Pakistan Journal of Medical and Health Sciences, 16(8), 3–5. https://doi.org/10.53350/pjmhs221683

Harvey, L. (2000). New realities: The relationship between higher education and employment. Tertiary Education and Management, 6(1), 3–17. https://doi.org/10.1080/13583883.2000.9967007

الملاحق

إلى خريجي كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير جامعة ابن خلدون تيارت

بعد التحية و الاحترام ؛

يمثل هذا الاستقصاء الجزء الرئيسي لدراسة تهدف للتحقيق في تجربة خريجي الكلية بعد التخرج .....يستغرق الاستقصاء بين (3-5 د) ، ندعوكم للمشاركة الجادة في هذا الاستقصاء عن طريق استيفاء الأسئلة التالية بدقة و صراحة تامة ؛ ونحيطكم علما بأن كافة البيانات ستستخدم فقط لغرض البحث العلمي كما سيتم معالجة هذه البيانات بصورة إجمالية ومن ثم فأنتم غير مطالبون بذكر بياناتكم الشخصية .

مع خالص الشكر والتقدير على مساهمتكم سلفا ...

1- الجنس	ذكر	أنثى .....

2- متى كانت سنة التخرج ؟	.....

3- درست وفق .... ؟	نظام الكلاسيك	نظام LMD.....

4- ما هي الدرجة التي تخرجت بها من الكلية (ليسانس ، ماجستير / ماستر ، دكتوراه) ؟	.....

5- ما كان تخصصك ؟	.....

6-كيف كان تحصيلك العلمي (معدلك التراكمي) ؟	ضعيف 10 -11	متوسط 11 -12.5	قريب من الجيد 12.5-13.5	جيد 13.5-15	ممتاز +15

7-هل سبق لك و أن أعدت السنة ؟	نعم	لا

8-ما مدى رضاك عن التكوين الذي تلقيته في الكلية ؟	غير راض على الإطلاق	غير راضي	راض إلى حد ما	راضي	راض جدا

9-كيف ترى التكوين الذي تلقيته في الكلية ؟	
التكوين في تخصصي تكوين عام ، يستهدف تزويد الأفراد بقاعدة عريضة من المعارف النظرية و فقط	.....
التكوين في تخصصي يرتكز بكثرة على الجانب التطبيقي مهملا الجانب النظري	.....
التكوين في تخصصي تكوين عملي ، يمكن الأفراد من اكتساب المعارف واكتساب المهارات لكيفية تطبيقها	.....

10-ما نوع الوظيفة التي تشغلها حاليا؟	موظف في القطاع العام	موظف في القطاع الخاص	اعمل لحسابي الخاص .....

11- ما اسم الوظيفة التي تشغلها حاليا (المسمى الوظيفي) ؟	.....

12-كيف تمكنت من الحصول على وظيفتك الأولى؟	وكالة توظيف	إجراء مسابقة	تكوين داخلي .....

طريقة أخرى ،ماهي ؟	.....

13-كم من الوقت بعد التخرج حصلت على وظيفة؟	أقل من 3 اشهر	بين 3-6 اشهر	من 6-12 شهر	أكثر من سنة .....

أكثر من سنة ، كم ؟	.....

14- قبل حصولك على وظيفة ، هل سبق لك أن استفدت من أي تكوين خارج الجامعة ؟	نعم	لا

نعم ، تكوين في مجال	.....

هل تجد أن هذا التكوين ضاعف حظوظك في الحصول على وظيفة ؟	نعم	لا

16- هل الوظيفة التي تشغلها حاليًا مرتبطة بتخصص الدبلوم الذي حصلت عليه؟	نعم	لا

نعم ، إلى أي مدى يتوافق التكوين الذي تلقيته في الكلية مع احتياجات وظيفتك ؟	غير متوافق جدا	غير متوافق	حيادي	متوافق	متوافق جدا

17-اعترضتك صعوبات أثناء أداء وظيفتك ، هذه الصعوبات مرتبطة أكثر ب:

معرفتك الأكاديمية	أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
مهاراتك اللغوية	أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
مهارتك في الإعلام الآلي	أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
مهارات التواصل الشفوية و الكتابية	أتفق جدا	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة

صعوبات أخرى ، ماهي ؟	.....

18- ما هي البرامج ، المقررات ،التكوينات التي كنت تود الحصول عليها في الكلية (لم تحصل عليها) ، و التي ترى أنها كانت ستساعدك كداخل لسوق العمل (باحث عن وظيفة أو موظف) ؟
.....

أي ملاحظة (أو تعليق) ؟	.....

ملخص

يتطلب التعليم العالي استثمارات كبيرة من جانب الأفراد والدول ويرتبط الحصول على الفوائد الفردية والاجتماعية من التعليم العالي ارتباطا وثيقا بطبيعة عمليات الانتقال من الأوساط الأكاديمية إلى الحياة العملية، تصبح الاستثمارات في التعليم العالي أكثر فاعلية عندما يتمكن الخريجون من العثور على وظائف تناسب مستوى تعليمهم وترتبط بتخصصاتهم بعد فترة وجيزة من تخرجهم حتى يتمكنوا من توظيف المعارف والمهارات التي اكتسبوها خلال دراستهم العليا . هدفت الدراسة التحقيق في تجربة خريجي كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير وتشخيص وضعيتهم في سوق العمل اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع التركيز على استخدام أسلوب المسح الميداني في جمع وتحصيل البيانات المتعلقة بالدراسة، اقتصرت الحدود المكانية للبحث على مدينة تيارت كسوق عمل وكلية SEGC كمؤسسة علمية. تم تصميم استبانة وزعت مباشرة على مجتمع الدراسة الذين بلغ عددهم 106 خريجا وخريجة، وتوصلت الدراسة إلى أن خريجي ميدان العلوم المالية والمحاسبة هم بشكل عام الأفضل حالا في سوق العمل، من ناحية أخرى تسلط نتائج هذه الدراسة الضوء على الحاجة الملحة لإعادة النظر في شأن خريجي ميدان العلوم الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : خريجي التعليم العالي ، سوق العمل ، التوظيف

Abstract

Higher education requires significant investments from individuals and countries, and the attainment of individual and social benefits from higher education is closely linked to the nature of the transition from academic environments to practical life. Investments in higher education become more effective when graduates are able to find jobs that match their educational level and are related to their specializations shortly after graduation, so they can employ the knowledge and skills they acquired during their higher education.

The aim of the study was to investigate the experience of graduates from the College of Economic Sciences, Business Sciences, and Management Sciences and to diagnose their situation in the job market. The study followed a descriptive and analytical approach, with a focus on using the survey method in collecting data related to the study. The geographical scope of the research was limited to the city of Tiaret as a job market and SEGC College as an academic institution.

A questionnaire was designed and directly distributed to the study population, which consisted of 106 male and female graduates. The study found that graduates in the field of financial sciences and accounting are generally better off in the job market. On the other hand, the results of this study shed light on the urgent need to reconsider the situation of graduates in the field of economic sciences

key words : Higher education graduates, labor market, employment.